

شرح  
السلامة الشيخ الملوى على  
السلم للاخضرى فى  
علم المنطق

---

صححه جماعة من العلماء  
لاول مرة سنة ١٣٥٥ هجرية

---

يطلب من  
مطبعة محمد على صبيح وأولاده  
بميدان الازهر بمصر

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العالم بالكمالات والجزئيات . الهادى العقول الى حل صعاب  
المعقول بطرق اكتساب التصورات والتصدقات . والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد الجامع لاجناس الكمالات والفضائل . المختار من افضل الانواع  
وأشرف اصناف الارومات والقبائل . وعلى آله وأصحابه ذوى العقول .  
الزكية وصائبي الانظار . وعلى التابعين ومن تبعهم باحسان من ذوى  
الاتوار وبدائع الاسرار

( أما بعد ) فاني قد كنت شرحت فيما مضى كتاب السلم شرحا بديع  
الاتقان مشتملا على فرائد التحقيقات ونكات التدقيقات وبدائع  
العرقان وذلك فيه صعاب المشكلات على طرف الغمام واستخرجت منه  
مستودعات أسرار وطرائف أفهام وظفرت منه بدقائق أنظار ومخبرات  
أستار واهتديت فيه على غرائب نكات وعرائس أبكار ثم رأيت أن  
المهم الآن قد قصرت والمعقول في هذا الزمان قد تبلدت وتكدرت .  
فصرفت المهمة ثانيا نحو الاقتصار والافتقار على التحقيقات وبذلالا غيار  
مازجا الشرح بالمشروح امتزاج الماء بالراح والجسد بالروح وماتوفيق .  
إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب

( بسم الله الرحمن الرحيم ) أبشده أو اجداني أو أولف أو  
تأينى وابتداً بالاسملة تأسيماً بالقرآن العزيز وامتنالاً لمقتضى قوله وَبَشِّرِ الصَّالِينَ فيها

أخرجه الأئمة ( كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجزم ) أى مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره ( الحمد لله ) أى الثناء بحمिल الصفات لله إذ الحمد هو الثناء بالجميل غير الحادث للطبوع وابتدأ ثانياً بالحمد لما مر وجمع بين الابتدائين عملاً بالرويتين السابقتين وإشارة إلى أنه لا تعارض بينهما إذ الابتداء حقيقى وهو ما لم يسبقه شيء وإضافى وهو ما كان بالإضافة إلى ما بعده وإن كان مسبوقاً وقدم البسملة لأنها أولى بالتقديم لأن حديثها أقوى كما قيل وعملاً بالكتاب والجماع وأثر التصدير فى الحمد بالجملة الاسمية تأسيًا بالآية القرآنية ولدلائها على الثبوت دون الفعلية وما يرد من أنها لا تدل على تولى المتكلم الحمد بنفسه . أوجب عنه بانها انشائية على الصحيح فتدل عليه ( الذى قد أخرجنا ) أى أظهر ( نتائج ) جمع نتيجة وهى عند المناطقة تصديق يلزم من تسليم تصديقين لذاتهما وعند المتكلمين ما يحصل العلم به عقب العلم بوجه الدليل واستاد الإخراج إلى الله تعالى إشارة إلى مذهب أهل الحق من أنه لا تأثير للعبد فى شيء من العلوم وغيرها وسياق الخلاف فى الربط بين الدليل والنتيجة إن شاء الله تعالى مبسوطاً ( الفكر ) يطلق على المفكر فيه مجازاً وعلى حركة النفس فى المعقولات لغة وعلى النظر الاصطلاحي اصطلاحاً فيعرف على الأخير بأنه ترتيب أمور معلومة للتوصل إلى مجهول ( لأرباب ) أى أصحاب ( الحجا ) بالقصر أى العقل وأل فيه للكمال وفى تصديره الكتاب بالنتائج والفكر والعقل المشعر ذلك بأن مقصوده علم المعقول براعة الاستهلال وهى أن يذكر المتكلم فى أول كلامه ما يشعر بمقصوده والعقل

نور روحاني به تدرك النفس العلوم الضرورية والنظرية وهذا أسلم  
 الاقوال وفي هذا البيت أبحاث نفيسة وشحنات بها الشرح ( وحط ) أى  
 أزال ووضع ( عنهم ) أى أرباب الحجا ( من مماء العقل ) بدل من  
 مجموع الجار والمجرور أعنى عنهم أى عن عقلم الذى كالسماء فمن بمعنى  
 عن وأل في العقل عوض من الضمير والاضافة في مماء العقل من اضافة  
 المشبه به الى المشبه ( كل حجاب ) مفعول حط ( من سحاب الجمل )  
 أى الجمل الذى كالسحاب ومن يانية وشبه العقل بالسماء لكونه محلا  
 لطلوع شمس المعارف المعنوية كما أن السماء محل لظهور شمس الاشراق  
 الحسية والجمل بالسحاب لكونه يحجب العقل عن الادراكات  
 المعنوية كما أن السحاب يحجب الناظر عن ادراك الشمس الحسية وكل  
 من السحاب والجمل وجودى ( حتى ) للاتهاء أى إلى أن ( بدت )  
 أى ظهرت ( لهم شمس المعرفة ) أى المعرفة التى كالشمس والجمع  
 للتعظيم ( رأوا مخدراتها ) أى مخدرات شمس المعرفة اذ القاعدة أن الضمير  
 يعود إلى المضاف مالم يكن لفظ كل فيعود لما أضيف اليه والمراد بالمخدرات  
 هنا المسائل الصعبة شبهت بالعرانس المستترة تحت المخدر ( منكشفه )  
 أى متفضحة ( نحمده ) ثانيا بعد حمده أولا تأسيا بجديت ان الحمد لله  
 نحمده ولان الاول بالجملة الاسمية والثانى بالفعلية فقصد الجمع بين الامر  
 ليشرب كل من الكاسين ( جل ) أى عظم حال أو صفة للضمير في  
 نحمده على مذهب الكسانى لانه يجوز عنده وصف الضمير بالجملة اذا  
 كان ضمير غيبة والوصف للمدح أو الذم ولا يصح كونها اعتراضية  
 لانها يحل المفرد محلها والاعتراضية لا يحل المفرد محلها ( على الانعام

بنعمة الايمان) أى تصديق النبي ﷺ في جميع ما علم بحقيقته به ضرورة  
أى قبول النفس لذلك والاذعان له على ما هو تفسير التصديق في المنطق  
على التحقيق مع الاقرار باللسان على قول (والاسلام) أى الموضوع  
والانقياد بقبول الأحكام أى أعمال الجوارح وذكرها المصنف معاً  
اعتباراً بفهميهما لتفسيرهما مفهوماً لأنه في مقام الاطّباب وهو مقام  
الحمد والا كثر من عد النعم وههنا كلام نفيس وشحننا به الشرح (من  
خصتنا) أى ميزنا معاشر المسلمين (بـ) عزايا (خير) أى أفضل  
(من قد أرسلنا) أو التقدير خصتنا بشفاعته أو متابعتة بالفعل وانما  
احتجنا إلى ذلك لتلايرد الاعتراض بأن رسالة النبي ﷺ ليست  
مقصورة علينا بل هو مرسل للخلق كافة والرسل كما قال بعض المحققين  
نواب عنه (وخير من حاز) جمع وضم (المقامات العلا) جمع عليا خلاف  
السفلى مثل كبر وكبرى (شجد) يصح فيه أوجه الاعراب الثلاثة لكن  
الرسم لا يساعد النصب والمناسب للتعظيم رفعه (سيد كل مقتنى) أى  
متبع (العربى الهاشمى المصطفى) أى المختار وهذه نعوت جىء بها  
للمدح لشدة حبه ﷺ ومن أحب شيئاً أكثر من ذكره ولا يخفى  
حسن تقديم العربى على الهاشمى والهاشمى على المصطفى لانه من تقديم  
العام على الخاص كحيوان ناطق وههنا اباحت شريفة سمحنا بها في  
الشرح (صلى عليه الله) من الصلاة المأمور بها في خير أمرنا الله أن  
نصلى عليك فكيف نصلى عليك فقال قولوا اللهم صل على محمد وآل محمد والحق  
أن معناها واحد وهو العطف لكن العطف بالنسبة إلى الله تعالى  
بمعنى الرحمة أى التفضل وإلى الملائكة بمعنى الاستغفار وإلى الآدميين

والجن بمعنى التضرع والدعاء ( مادام الحجا يخوض من بحر المعاني ) أى المعانى التى كالبحر (لججا) جمع لجة وهى الماء العظيم المضطرب فغير المضطرب لا يسمى لجة شبه المسائل الضعيفة باللجج واستعار لفظ اللجج لها استعارة أصلية نصرحية وفى الاثنيان بمن اشارة الى أنه لا يحتوى على جميع المعانى الا الله تعالى ( وآله وصحبه ) اسم جمع لصاحب لا جمع له لان فعلا لا يكون جمعا لفاعل وعطف الآك والصحب على الضمير فى عليه من غير اعادة حرف الجر لأنه جائز على الصحيح عند المحققين (ذوى) أى أصحاب (المهدى) هو الهداية بمعنى الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب سواء حصل المطلوب أم لم يحصل هذا هو المشهور عندنا (من شبهوا بأنجم) جمع نجم وهو الكوكب غير الشمس والقمر ( فى الاهتدا ) بهم والمشيء هو الله تعالى أولا والنبي ﷺ ثانيا فقد روى فى الأحاديث القدسية أن النبي ﷺ سأل الرب عما يختلف فيه أصحابه فقال يا محمد أصحابك عندى كالنجوم فى السماء بعضها أضوأ من بعض فمن أخذ بشيء مما اختلفوا فيه فهو على هدى عندى بفتح الهاء وسكون الدال وقال ﷺ أصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم وهذا التشبيه للتقريب على العقول بما ألقوه والا قالا هتداء بالآكل والأصحاب أشرف من الاهتداء بالنجوم لان الاهتداء بهم ينجى من الهلاك الأخرى والخلود فى النار بل ومن الدنيوى بخلاف الاهتداء بالنجوم ( وبعد ) يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى آخر والتقدير مهما يكن من شيء فأقول بعد البسملة وما بعدها المنطق الخ وانما قدرنا ذلك لان هذا الظرف من متعلقات الجزاء على الصحيح وهنا كلام نقيس انظره فى الشرح ( فالنتطق ) سمى به هذا العلم لان

المنطق يطلق على الادرا كات السكّية وعلى القوة العاقلة التي هي محل صدور تلك الادرا كات وعلى التلّفظ الذي يبرز ذلك وهذا العلم به تنصيب الادرا كات السكّية وتتقوى القوة العاقلة وتكمل وبه تكون القدرة على إبراز تلك العلوم بالنسبة ( للجنان ) بفتح الجيم أي القلب قال حجة الاسلام القلب لطيفة ربانية هي المخاطبة وهي التي تناب وتعاقب ولها تعلق بالقلب اللحمانى الصنوبرى الشكل تعلق العرس بالجواهر ويسمى روحا ونفسا وقال النفس جوهرية علامة دراية فعالة ويصح أن يراد بالجنان الذهن وهو قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء فيكون من باب تسمية الشيء باسم ما تعلق به ( نسبته كـ ) نسبة ( النحو للسان ) فكما أن نسبة النحو للسان كونه يعصمه عن الخطأ كذلك نسبة المنطق للجنان كونه يعصمه عن ذلك لكن النحو يعصم اللسان عن الخطأ في قوله والمنطق يعصم الجنان عن الخطأ في فكره ( فـ ) هو علم ( يعصم ) أي يحفظ ( الأفكار ) جمع فكر وتقدم تعريفه ( عن غى الخطأ ) أي عن أن يقع فيها خطأ بتوفيق الله تعالى والغنى بالفتح الضلال والخمية وإضافته كإضافة شجر أراك وفي هذا التعريف إشارة إلى الغاية فخرج بقوله يعصم الأفكار غير المنطق فإن كل علم غيره إنما يعصم غيرها كالنحو العاصم عن الخطأ اللسانى وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية وقد بينا بقية المبادئ العشرة في الشرح ( وعن دقيق الفهم ) أي المفهوم الدقيق ( يكشف الغطاء ) بكسر الفين أي الستر شبه دقيق الفهم بالشيء المحتجب تحت الستر بدليل ذكر الغطاء ( فهالك ) اسم فعل بمعنى خذ على ما ذكره ابن مالك في

التسهيل ولم يذكر الزيدى والجوهري فيها الا التنبيه وزاد الجوهري  
الزجر فهى عندهما حرف فقط قاله الشيخ المكودى (من أصوله) أى  
أصول هى المنطق فالإضافة يائية أو الإضافة على معنى من التبعية  
وفيه تكلف ان جعلت من الداخلة على أصول تبعية أما ان جعلت  
يائية فلا (قواعدا) جمع قاعدة وهى الاصل والضابط والقانون  
ألفاظ مترادفة وهى قضية كلية يعرف منها أحكام جزئيات موضوعها  
(تجمع) تلك القواعد (من فنونه) أى أنواعه والمراد فروع (قوائدا)  
جمع قاعدة وهى والغاية مختلفان بالاعتبار فقط كالعرض والعلة فالمصاحبة  
الحاصلة من الشيء من حيث انها فى طرف الفعل تسمى غاية ومن حيث  
انها ثمرته ونتيجته تسمى قاعدة ومن حيث إنها مطلوبة للفاعل بالفعل  
تسمى غرضا ومن حيث انها باعثة للفعل على الاقدام على الفعل وصدور  
الفعل لاجلها تسمى علة غائية والأولان أعم من الاخيرين لا تفراد الأولين  
بما هو فى طرف الفعل وليس مطلوبا ولا باعثا كوجود كثر فى حفر بر  
و يصح كون التاء فى تجمع المخاطب أى تجمع أنت بسبب تلك القواعد  
قوائد (سميت) أى التأليف المفهوم من السياق (بالسلم) أدخل الباء  
على المفعول الثانى لانه يجوز أن يقال سميت ابني محمدا وسميته بمحمد  
(المنورق) الجارى على ألسنة الناس تقديم الرأى على الواو وتأخير التون  
عنهما ويستدلون بقوله :

فهذا عليه روتق الخط وحده \* وهذا عليه روتق الخط والملك  
قال بعض مشايخ شيخنا والمروى فى هذا النظم والبيت المستشهد  
به المنورق بتقديم التون على الواو وتأخير الرأى عنهما وإن كان هو



الجارى على الالسنه بمعنى واحد أى المزين المزخرف ومع كون المذكور هو الرواية يزيد حسنه بكونه غريبا والغريب الحسن عذب لغرابته والجارى على الالسنه مبدول كما عرف فى فن البيان (يرقى به) أى بهذا التأليف (سماء علم المنطق) من اضافة المشبه به الى المشبه أى علم المنطق الذى كالماء \* فان قيل هذا التأليف من علم المنطق فكيف جعله سلما له \* قلنا السلم اسم للالفاظ لا للعلم فلا يلزم السؤال سلما أنه اسم للمعاني فالمراد أن المذكور فى هذا التأليف سلم لغيره من المسائل الصعبة (والله) منسوب على التعظيم أى لا غيره (أرجو) أى آمل أملا يتعلق بمطوع فيه مع الاخذ فى أسبابه وقد يطلق الامل على الخوف ومنه وأرجو اليوم الآخر (أن يكون) هذا التأليف (خالصا) من المكدرات كحب الظهور والشهرة والمحمدة (لوجهه) أى ذاته (الكريم ليس قالصا) قالص فى الاصل يطلق على احدى شتى البعير الناقصة عن اختها ثم تجوز فيه فأطلق على الناقص محازا مرسلا من باب اطلاق اسم المقيد على المطلق ثم يحتمل أن يكون مراده بعدم النقص الكمال الحمى بان لا يعوقه عن اكاله طائق وان يكون مراده أن لا يكون مطروحا فى زوايا الاهمال والجمول لا ينتفع به لان هذا أيضا قص فيكون قوله :

(وان يكون نافعا للبئدى \* به الى المطولات يهتدى)  
 يانا وايضا حا له وقد ذكر لنا شيخنا عن شيخه ان المؤلف كان مجاب الدعوة وأنه دما لمن يقرأ هذا التأليف بالنفع وقد أجاب الله دعاه فكل من قرأه بنية خالصة لله تعالى انتفع به كما هو مشاهد

﴿ فصل ﴾ ( في ) بيان ( جواز الاشتغال به ) ليكون الطالب على بصيرة اعلم أن علم المنطق على قسمين : القسم الاول ما ليس مخلوطا بعلم الفلاسفة كالمذكور في هذا السلم ومختصر الامام السنوسي والعلامة ابن عرفة ورسالة أمير الدين الابهري المسماة بساغوجي وتأليف الكاظمي والحونجي وسعد الدين وغيرهم من المتأخرين فهذا ليس في جواز الاشتغال به خلاف ولا يصد عنه إلا من لامعتول له بل هو فرض كفاية لأن حصول القوة على رد الشكوك في علم الكلام الذي هو فرض كفاية يتوقف على حصول القوة في هذا العلم وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب لكن المصنف لما أراد أن يذكر أنه جائز جره بذلك الى ذكر الخلاف فيحمل على ما هو مخلوط بالفلسفة \* القسم الثاني ما هو مخلوط بعلم الفلاسفة وكفرياتهم وهذا هو الذي وقع فيه الخلاف والخلاف الواقع فيه على ثلاثة أقوال كما قال المصنف ( والخلف في جواز الاشتغال \* به على ثلاثة ) بالتنوين ( اقوال ) بدل منه او عطف بيان \* القول الاول ما أشار إليه بقوله ( ف ) الامام ( ابن الصلاح و ) الامام أبو ذكريا يحيى ( النواوي ) نسبة الى نوى على غير قياس قرينة من قرى الشام وقد ذكر هنا سيدى سعيد كلاما ناقشناه فيه في الشرح الكبير ( حرما ) الاشتغال به ووافقهما على ذلك كثير من العلماء ووجه تحریم هؤلاء اياه انه حيث كان مخلوطا بكفريات الفلاسفة يخشى على الشخص اذا خاض فيه أن يتمكن من قلبه بعض العقائد الزائفة كما وقع ذلك للمعتزلة \* القول الثاني للجمهور واليه أشار بقوله ( وقال قوم ينبغي أن يعلم ) منهم الامام حجة الاسلام الغزالي حتى قال من لا معرفة

له بالمنطق لا يوثق بعلمه ومماه معيار العلوم وقوله ينبغي يحتمل أن يكون  
بمعنى يجب كفاية كما تقدم ويحتمل أن يكون بمعنى يستحب \* القول الثالث  
التفصيل واليه أشار بقوله

(والقولة المشهورة الصحيحة \* جوازه لكامل القرينه)

هي في الأصل أول ما يستنبط أى يستخرج من البر ثم استمر  
لأول مستنبط من العلم أو لا يستنبط منه مطلقاً لأنه سبب حياة الروح  
كما أن الماء سبب حياة الجسم ثم استمر للعقل ثم صار حقيقة عرفية فيه  
(ممارس السنة) أى الحديث (والكتاب) أى القرآن فيجوز له  
(ليتهدى به الى الصواب) لكونه قد حصن عقيدته فلا يضره بعد  
ذلك الاطلاع على العقائد الفاسدة وشبهها أما اذا كان بليداً فلا لأنه  
لا يقدر على دفع شبههم فربما تمكنت من قلبه وكذا إذا كان ذكياً غير  
ممارس السنة والكتاب ومن هنا منعوا الاشتغال بكتب علم الكلام  
للمشتملة على تخليطات الفلاسفة لإلالتبحر (أنواع العلم الحادث) المراد  
بالعلم مطلق الادراك لا ما يراد به فى اصطلاح بعض الأصوليين وهو  
ادراك خاص أى ادراك النسبة التصديقية لأنه حينئذ لا يقبل التقسيم  
الآتى وتقييد العلم بالحديث للاحتراز عن علم الله تبارك وتعالى اشعاراً  
ببتره سبحانه وتعالى عن أن يتصف علمه بالتصور أو التصديق اذ  
كل منهما مفسر بالادراك الذى هو وصول النفس الى المعنى ولأن  
التصور حصول الصورة وهو من خواص الأجسام فى اطلاقه على  
علمه تعالى ايهام وأن أريد به معنى صحيح وفى هذا تنبيه على أن التقييد  
مراد لمن لم يقيد وأنه كان ينبغي له التقييد على أن ذكر الأنواع يكفى

في ذلك لأن علمه تعالى ليس بأنواع لكن المصنف رحمه الله تعالى أراد  
 الايضاح ( ادراك مفرد ) المراد به ما ليس مشتملا على نسبة حكيمة  
 ( تصورا علم ) فادراك كالجنس وتقييده بالمفرد يخرج التصديق ويتناول  
 مالا نسبة له أصلا كادراك زيد وما فيه نسبة الا أنها غير حكيمة كادراك  
 بنوة زيد لعمره ونحوهما ودرك اسم مصدر بمعنى ادراك أى وادراك  
 وقوع ( نسبة ) حكيمة ( بتصديق وسم ) من الوسم وهو التعليم وتقرير  
 هذا الكلام أن العلم الذى هو حصول صورة الشئ في الذهن يتقسم  
 الى تصور وتصديق أما التصور فهو حصول صورة الشئ فيه من غير  
 حكم عليه بنى أو اثبات كادراك الانسان من غير حكم عليه بشئ وأما  
 التصديق فهو ادراك أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة أى الاذعان  
 لذلك كادراك أن زيدا كاتب أو ليس بكاتب هذا هو مذهب الحكماء  
 وليس قول من قال التصديق عندهم هو الحكم خارجا عن هذا لأن  
 الحكم مقول بالاشتراك عندهم على معنيين : أحدهما هذا أعنى ادراك  
 أن النسبة واقعة أو ليست بواقعة والآخر ادراك النسبة الحكيمة التى  
 هى ثبوت شئ لثىء أو انتفاؤه عنه فلعل من فسر التصديق عندهم بالحكم  
 أراد الأول وأما التصديق على مذهب الامام الرازى فمركب من أربع  
 ادراكات : ادراك المحكوم عليه وادراك المحكوم به وادراك النسبة الحكيمة  
 التى هى مورد الايجاب والسلب وادراك ان تلك النسبة واقعة أو ليست  
 بواقعة أو من ثلاث ادراكات وحكم ان لم يكن الحكم عنده ادراكا  
 والفرق بين المذهبين ظاهر لأنه على مذهبه مركب وعلى مذهبهم بسيط  
 كما رأيت ولأن الحكم نفس التصديق عندهم وجزء التصديق عنده.

ولأن تصور الطرفين شرط عنده وشرط عندهم والمتبادر من عبارة المصنف  
 مذهب الحكماء (وقدم الأول) أى التصور على التصديق (عند الوضع)  
 أى فى الذكر والكتابة والتعلم والتعليم (لأنه مقدم) على التصديق  
 (بالطبع) أى بحسب اقتضاء طبيعة التصور أى حقيقة والمقدم بالطبع  
 هو الذى يكون بحيث يحتاج اليه المتأخر من غير أن يكون علة فيه  
 كالواحد والاثنتين والتصور كذلك بالنسبة الى التصديق على كلا المذهبين  
 لأنه اما شرط أو شرط وعبرة المصنف أحسن من قول بعضهم وقدم  
 القول الشارح على الجهة وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعاً لشمول  
 التصور والتصديق فيها القول الشارح وغيره من التصورات والجهة  
 وغيرها من التصديقات \* ثم شرع فى تقسيم آخر للعلم بقوله (و) العلم  
 (النظري) (بأسكان الياء) (ما احتاج للتأمل) يعنى الى الفكر والنظر  
 كادراك حقيقة الانسان وكادراك انك مبعوث وأن العالم حادث (وعكسه)  
 أى مالا يحتاج الى فكر ونظر (هو الضرورى الجلى) أى الواضح  
 سواء افتقر الى حدث أو تجربة أو لا كتصورك وجودك وادراك أن الواحد  
 نصف الاثنين فيدخل فى الضروريات القضايا الاوليات والحدسيات  
 والتجربيات وسيأتى بيانها لان الآخرين وان توقفا على حدس وتجربة  
 فليسوا بمتوقفين على فكر ونظر وهذا مجرد اصطلاح فان النظرى منسوب  
 الى النظر الاصطلاحي ولا يصدق على التجربة والحدس لما عرفت  
 من تفسيره وحينئذ يجب أن يعنوا بالنظر ما هو أعم من القياس ولواحقه  
 لثلا ترد الاشياء المكتسبة بالاستقراء والتمثيل وقيل العلوم الحادثة كلها  
 ضرورية ووجه بأن العبد لا تأثير له فى شئ من العلوم فحصل العلوم

كلها له لا يقدر على دفعه فيكون ضروريا وقيل كلها نظرية ووجهه بأن  
العبد في ابتداء وجوده كان خاليا من جميع العلوم فاكسبها شيئا فشيئا  
وقد ذكرنا أن الضروري يطلق بمعنى آخر والخلاف في النسبة بينه وبين  
البدهي مع فوائد أخر في الشرح ( وما به إلى تصور وصل ) على لفظ المبني  
للجهول أي توصل أي ما توصل به إلى تصور ( يدعى بقول شارح )  
لشرحه الماهية ويسمى أيضا معرقا وتعريفا لما واقعة على بعض  
التصورات وهو للمعرف وذلك كالحیوان الناطق تعريفا للإنسان فإنه  
يوصل إلى تصور الإنسان ( فلتبتهل ) أي فلتطلب مبالغا في الطلب  
( وما لتصديق به توصلا ) على صيغة المبني للجهول أي ما توصل به  
لتصديق نحو العالم متغير وكل متغير حادث فإنه يوصل إلى أن العالم حادث  
( بحجة يعرف عند العقلاء ) أي أرباب هذا الفن وأل في العقلاء للكمال  
وسمى بذلك لأن من تمسك به حجب خصمه أي غلبه . ثم لما كان علم الميزان  
مبنيا على أربعة أركان تصورات ومبادئ وتصديقات ومبادئ وكانت  
مبادئ التصورات الكليات الخمس المنقسمة إلى الذاتى والعرضى القسمين  
من الكلى القسم من المفرد القسم من اللفظ القسم من المادال وكان المراد  
دلالة اللفظ الوضعية لعدم اعتبارهم غيرها بدأ بها فقال :

### (أنواع الدلالة)

(أنواع الدلالة) اللفظية (الوضعية) وصفها بالوضعية لاستناد جميعها إلى الوضع  
والدلالة بتثليث الدال مصدر دل وهى على المفهوم من كلام الشيخ في  
الشفاء تطلق على معنيين بالاشتراك أحدهما كون أمر بحيث يفهم منه أمر آخر

فهم أولم يفهم والثاني فهم أمر كذا حققه العلامة ابن عرفة والدال  
ينقسم الى لفظ وغيره والثاني ثلاثة أقسام دال بالعقل كدلالة تغيير العالم  
على حدوثه وبالعادة كالمطر على النبات والحجرة على الخجل والصفرة  
على الوجس وبالوضع كالأشارة على معنى نيم مثلا واللفظ ينقسم أيضا  
الى هذه الثلاثة دال بالعقل كدلالة اللفظ على لافظه وبالعادة وان  
شدت قلت بالطبع كأح على وجع الصدر وبالوضع كالاسد على الحيوان.  
المقترن فالجميع ستة وأهل المنطق إنما يبحثون عن الأخير فأشار المصنف  
الى تقسيم دلالاته فقال ( دلالة اللفظ ) الوضعية بتوسط الوضع ( على ما )  
أى المعنى الذى ( واقفه ) أى وافق ذلك اللفظ بأن وضع له وضعاً  
حقيقياً أو مجازياً كالإنسان للحيوان الناطق والاسد للرجل الشجاع  
( يدعونها ) أى يسمونها ( دلالة المطابقة ) لمطابقته أى موافقته له من  
قولهم طابق النعل النعل إذا توافقا فالإنسان يدل على الحيوان الناطق  
بالمطابقة وكذا الاسد على الرجل الشجاع ( و ) دلالة اللفظ على ( جزئه )  
أى جزء ما واقفه يدعونها ( تضمننا ) أى دلالة تضمن لتضمن المعنى  
لجزئه كما إذا شككت فى شبح هل هو حيوان أو لا فليلك هو إنسان  
فهمت أنه حيوان لانه مقصودك ولم تلتفت الى كونه ناطقا وأما دلالة  
اللفظ على ( ما ) أى اللازم الذى ( لزم ) معناه ( فهو التزام ) أى دلالة  
الالتزام لالتزام المعنى أى استلزامه له ودلالة العام على بعض أفراده كعبيدى  
دلالة تضمن لان زيدا العبد مثلا جزء من جملة العبيد من حيث هى جملة  
فصل الجواب عن استشكل القرافي بأنه لا يدل بشيء من الدلالات  
الثلاث على فرد من أفرادها لان بعض أفرادها لم يوضع له اللفظ حتى.

تكون مطابقة وليس هو جزءاً حتى تكون تضمناً ولا خارجاً حتى تكون التزاماً اذ لو خرج بعضها لخرج سائرهما للساواة فلا يبقى للعام مدلول وهو باطل وقد أطنبنا في الشرح في هذا المقام بيداتع التحقيقات وغرائب الافهام ( ان يعقل التزم ) هو أى اللزوم أى يشترط في اللزوم كونه لازماً ذهنياً وهو ما يلزم من تصور ملزومه تصويره ويسمى لازماً بينا بالمعنى الأخص كالزوجية للأربعة وتخصيص اللزوم الذهني باللزوم البين بالمعنى الأخص اصطلاح لبعض المنطقيين وبعضهم يطلق اللزوم الذهني على أعم من هذا أعني ما ليس لازماً في الخارج فقط \* والحاصل ان لهم في تقسيم اللزوم طريقين : الأول ان اللزوم ينقسم الى لازم في الذهن والخارج معا كالشجاعة للأسد والى لازم في الذهن فقط كالبحر للعمى والى لازم في الخارج فقط كالسواد للغراب الطريق الثاني ان اللزوم ينقسم الى بين وغير بين والبين ما يلزم فيه من تصور المتلازمين تصور اللزوم بينهما بأن لا يحتاج الى دليل وغير البين ما لا يلزم فيه ذلك بل يحتاج الى دليل والبين ينقسم الى ذهني وهو ما يلزم فيه من تصور الملزوم تصور اللزوم كالشجاعة للأسد وغير ذهني وهو ما لا يلزم فيه ذلك كغايرة الانسان للفرس فانه لا يلزم من تصور الانسان تصور غيره فضلاً عن كونه مغايراً له والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني البين بالمعنى الأخص كما أشار اليه المصنف سواء كان لازماً في الذهن فقط كالبحر المفهوم ذهناً من العمى فان العمى على القول بأنه عدم البصر عما من شأنه أن أن يكون بصيراً يدل على البصر التزاماً مع أن بينهما معاندة في الخارج أو كان لازماً في الذهن والخارج معا كالشجاعة للأسد ويفهم من كلام



المصنف أن المطابقة لا تستلزم التضمن لجواز بساطة المسمى كالجواهر ولا الالتزام لجواز أن لا يكون له لازم ذهني خلافاً للفخر الرازي في الثاني والتضمن والالتزام يستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة وضعية بلا خلاف ويقال لها لفظية ونقلية لأنها بمحض اللفظ ودلالة الالتزام عقلية بلا خلاف لتوقفها على مقدمة عقلية وهي أنه كلما فهم المعنى فهم لازمه وأما دلالة التضمن فقيل عقلية لأن المهم فيها متوقف على أمر زائد على الوضع وهي الجزئية إذ ينتقل من المعنى إلى جزئه وقيل لفظية هذه إحدى طريقتين في النقل عن المناطق والطريقة الثانية تحكي ثلاثة أقوال في دلالة التضمن والالتزام قيل وضعيتان وقيل عقليتان ثالثها دلالة التضمن وضعية ودلالة الالتزام عقلية وأوجه هذه الأقوال واعراب كلام المصنف هنا مع تنبيهات شتى وأبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح

### فصل في مباحث الألفاظ

اعلم أن المنطقي لا يبحث له عن الألفاظ لكن لما كثر الاحتياج إلى التفهيم بالعبارة واستمر حتى كأن المتفكر يناجي نفسه بألفاظ متخيلة جعلوا يبحث الألفاظ من حيث أنها تدل على المعاني باباً من المنطق تبعاً. ولذا قدمه فقال (مستعمل الألفاظ) باعتبار دلالاته التركيبية والافراديه (حيث يوجد \* اما مركب واما مفرد \* فأول) وهو المركب (ما) أى اللفظ الذي (دل) توطئة لما بعده ويحترز به مع ذلك عن اللفظ المهمل كديز على رأى من يسميه لفظاً (جزؤه) يخرج مالا جزء له كباء الجر حوامه وماله جزء لا يدل كزيد وأبكم وتأبط شراً وعبد الله والحیوان (٢ - متن التسليم)

الناطق أعلاما وأما ما يتوهم من دلالة أجزاء الأعلام الأخيرة فأنما ذلك قبل جعلها أعلاما أما بعد تصييرها أعلاما فقد صارت دلالتها نسياما نسيا وصار كل جزء منها كالزاي من زيد نص عليه بعض المحققين وأما نحو حجة الاسلام علما اذا قصد واضعه الدلالة على الذات وعلى أن المسمى به حجة في الذين فلا نسلم أنه مفرد حتى يلزمنا اخراجه بل نلزم أنه مركب إذ ليس التركيب والافراد إلا بحسب قصد دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وقول المصنف (على جزء) بضم الزاي (معناه) تتميم للكلام بذكر متعلقه وبما تقرر سابقا سقط الاعتراض على المصنف بأن التعريف غير مانع لكونه أسقط من التعريف قيда وهو كون تلك الدلالة مقصودة ولكونه يدخل فيه نحو حجة الاسلام علما وبقيت أبحاث شريفة سمحنا بها في الشرح مثال المركب زيد قائم والحيوان الناطق إذا لم يكن علما والمراد الدلالة الجارية على قانون الوضع اللغوي حتى لو أراد أحد بالف انسان مثلا معنى لم يكن مركبا وان وضعها هو لذلك والمركب ملتبس (بعكس ما) أي المفرد الذي (تلا) هو المركب أي تبعه فهو اللفظ المستعمل الذي لا يبدل جزؤه على جزء معناه فدخل فيه كل لفظ لا يبدل جزؤه وقد تقدمت أمثلة ذلك وقدم تعريف المركب على تعريف المفرد لأن تعريف المركب بالايجاب والمفرد بالسلب ولا يعقل سلب أمر إلا بعد تعقله والقسمة عند المصنف ثنائية وعند بعض أهل المنطق ثلاثية مفرد وهو ما لا يبدل جزؤه على شيء كزيد ومركب وهو ما لا يبدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه كأيكم وعبدالله علما أو على جزء معناه إلا أن دلالة غير مقصودة كحيوان ناطق علما بناء على

خلاف ما حققناه ومؤلف وهو ما يدل جزؤه على جزءه معناه دلالة مقصودة كزيد قائم وأول في البيت مبتدأ وسوغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل وقوله ما تلا تائد الموصول فيه الضمير المرفوع المستتر في تلا وقال المصنف وقولنا ما تلا عائده محذوف لأنه متصل منصوب بفعل اه وبُحث فيه بأن ما واقعة على المفرد وهو الذي تلا المركب فيكون العائد ضمير الرفع ويحاج بأنه يمكن أن يكون أطلق الموالاة على الاتصال فيكون المركب تلا المفرد بهذا المعنى أي اتصل به فالتقدير المركب بعكس المفرد الذي تلاه هو أي المركب أي اتصل به في البيت السابق ( وهو على قسمين أعنى ) بمصدق الضمير ( المفردا ) بالنظر إلى معناه ( كلى أو ) بوصل الهمزة ( جزئى ) بمنع الصرف للضرورة ( حيث وجدا ) أي المفرد قالائف للاطلاق ( لفهم اشتراك ) بين أفراد بمجرد تعقله بحيث يصدق عليها ( الكلى ) الكلى مبتدأ خبره مفهم اشتراك فخرج زيد المشترك فيه بنوه مثلاً فانه وان كان يشترك في معناه أفراد باعتبار أبوته لهم لكن الشركة هنا قد جرى اصطلاحهم فيها بأنها عبارة عن صدق ذلك المعنى على كثيرين ولذلك يقسمون الشركة الى الاشتراك اللفظى والمعنوى ويريدون بالاول المشترك وبالتالي الكلى وقسم الاقدمون الكلى الى ثلاثة أقسام ما لم يوجد منه شيء وما وجد منه واحد فقط وما وجد منه أفراد فجاء المتأخرون وقسموا كل قسم من الثلاثة الى قسمين فصارت الأقسام ستة فقسموا الأول الى ما يستحيل وجوده كالجمع بين الضدين وإلى ما يمكن وجوده كبحر من زبيب وقسموا الثانى وهو ما وجد منه واحد فقط الى ما يستحيل وجوده مع كلاله الى ما يمكن وجود

غيره معه كشمس وقسموا الثالث الى ما يوجد منه أفراد متناهية كأبد  
وإلى ما يوجد منه أفراد غير متناهية كصفة وموجود وشيء وثابت فإن  
أفرادها غير متناهية اذ منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى  
وقد دل الدليل من السنة على أنها لا نهاية لها واستحالة وجود مالا  
نهاية لها إنما ثبتت في حق الحوادث ولم نجد هذا التمثيل لاحد وانما يمثلون  
له بحركة الفلك على مذهب الفلاسفة من أنها لا أول لها وهو مذهب  
باطل ومعتقد كافر اجماعاً ومثل له بعضهم بنعمة الله وليس بصواب لان  
الكلام فيما وجدته أفراد بالفعل لانهاية لها ونعمة الله لانهاية لها بمعنى  
آخر أى بالنظر لما سيوجد منها أبد الآباد (وعكسه) وهو مالا يفهم  
الاشتراك بالمعنى المتقدم (الجزئى) الجزئى مبتدأ مؤخر وعكسه خبر  
مقدم وذلك كزيد فإن مفهومه من حيث وضعه للذات الخصوصية لا يفهم  
الاشتراك ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظى لان المراد هنا الاشتراك  
المعنوى وقدموا الكلى فى تأليفهم على الجزئى لاجل عنايتهم به لانه  
مادة الحدود والبراهين والمطالب غالباً بخلاف الجزئى والمصنف زاد  
عليهم بنكتة أخرى وهى أنه عرف الكلى بأمر وجودى وهو كونه مفهم  
اشتراك والجزئى بالسلب وسلب الشيء لا يعقل إلا بعد تعقل وجوده  
وهم عرفوا الكلى بالعدم أى مالا يمنع نفس تصويره من صدقه على  
كثيرين (وأولاً) وهو الكلى (للذات) أى الماهية (ان فيها اندرج  
فانسه) أى انسب الأول وهو الكلى للذات ان اندرج فيها بأن كان  
جزءاً منها فلا يصدق الذاتى حينئذ الا على الجنس والفصل (أو) بمعنى  
الوارى أى وانسبه (لعارض إذا خرج) عن الذات أى الماهية الا أنهم

ينسبون على غير قياس فيقولون في النسبة الى عارض عرضي فلا يصدق العرضي على هذا الا على الخاصة والعرض العام ويفهم من هذا النوع كالانسان واسطة مثال الذات الحيوان بالنسبة الى الانسان والقرس فانه داخل فيهما لتركب الانسان من الحيوان والناطق والقرس من الحيوان والصاهل ومثال العرضي الضاحك بالنسبة إلى الانسان لما مر أنه مركب من الحيوان والناطق فالضاحك خارج عنه والذاتي والعرضي لهم فيه اصطلاحات كثيرة أشهرها ثلاث اصطلاحات الأول هذا الذي درج عليه المصنف الثاني ان الذاتي هو جزء للماهية المحمول والعرضي مالم يس كذلك فالتنوع على هذا عرضي الثالث ان الذاتي مالم يس بخارج عن الماهية والعرضي هو الخارج عنها فالتنوع على هذا ذاتي واعترض بأن الذاتي منسوب الى الذات فلو كان النوع ذاتيا لزم نسبة الشيء الى نفسه \* وأجيب بأنها تسمية اصطلاحية لا لغوية ومن ثم لم يقل ذووي على ماهو القاعدة وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على ماصدقها ونسبة الحقيقة الى ماصدقها صحيحة واعلم أن المصنف نص على أن أولا في البيت منصوب على الاشتغال قال وهو الأرجح لكونه كما في التسهيل قبل فعل ذي طلب ويبحث فيه بأن أداة الشرط لا يعمل ما بعدها فيما قبلها الا فيما استثنى وليس هذا منه فلا يفسر حاملا وقاء الجواب كذلك فيجب رفعه بالابتداء والمسوغ التفصيل أو عود الضمير والجواب ان قوله قانسبه مؤخر من تقديم والاصل وأولا انسبه لذات إن اندرج فيها قالفاء زائدة لا تمنع كونه من باب الاشتغال وجواب الشرط محذوف لدلالة قانسبه المذكور عليه ولو جعل قانسبه المذكور جوابا ماصح أن

يتعلق به للذات إذ لا يتقدم معمول الجواب على الشرط ثم أخذ في ذكر السكيات الخمس بقوله ( والسكيات ) بتخفيف الياء للوزن ( خمسة دون انتقاص ) ولا زيادة ووجه الحصر أن السكيات إما أن يكون تمام الماهية أو جزءاً منها أو عرضاً لها الأول النوع كالإنسان والثاني أن كان مساوياً لها فالفصل كالتلطيح أو أعم منها فالجنس كالحيوان والثالث أن خصها بالخاصة والافعال العرض العام وينبغي أن يعلم أولاً أن السؤال عن الشيء إما أن يكون عن حقيقته أو عن تمييزه عما التبس به واللفظ الموضوع للأول ما وللثاني أي والمسئول عنه بما منحصر في أربعة واحد كلي نحو ما الإنسان وواحد جزئي نحو ما زيد ومتعدد متماثل الحقيقة نحو ما زيد وعمرو ومتعدد مختلفها نحو ما الإنسان والفرس والاجوبة عنها منحصرة في ثلاثة لأن الجواب عن الأول بالحد وعن الثاني والثالث بالنوع وعن الرابع بالجنس أولها ( جنس ) وهو ما صدق في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة كحيوان فما صدق جنس وفي جواب يخرج للعرض العام لأنه لا يقال في الجواب أصلاً لأنه ليس ماهية لما هو عرض له ولا جزءاً ما حتى يقال في جواب ما هو ولا يميز له حتى يقال في جواب أي وإضافة الجواب إلى ما خرجة للفصل قريباً أو بعيداً وللخاصة مطلقاً ومختلفين إلى آخره يخرج النوع الحقيقي وأما الجزئي فذلك أن تقول ليس الكلام إلا في السكيات فلا يحتاج إلى إخراجهم ولك أن تخرجه في جواب ما هو وسيأتي ذكر مراتب الجنس (و) ثانيها ( فصل ) وهو جزء الماهية الصادق عليها في جواب أي شيء هو

فجزء الماهية يخرج النوع والخاصة مطلقا والعرض العام كذلك والصادق عليها مخرج للجزء المادى كالسقف للبيت وفي جواب أى مخرج للجنس مثاله الناطق لانه اذا سئل عن الانسان باى شىء هو فى ذاته كان الناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه فى الجنس والفصل قسمان قريب وهو ما يميز الشىء عن جنسه القريب كالناطق للانسان وبعيد وهو ما يميز الشىء عن جنسه البعيد كالحساس للانسان ولا يلزم كون الجنس فصلا لانه اذا أتى به فى جواب أى شىء هو فى ذاته كان فصلا واذا أتى به فى جواب ماهو كان جنسا فله اعتباران والكليات تختلف بالاعتبارات (و) ثالثها (عرض) عام وهو الكلى الخارج عن الماهية الصادق عليها وعلى غيرها فالكلى جنس والخارج عن الماهية مخرج للجنس والفصل والنوع والصادق الخ مخرج للخاصة والعرض العام اما لازم أو مفارق كالتنفس بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان والفرس ونحوهما لانه بالقوة أو بالفعل خارج عنهما (و) رابعها (نوع) وهو ما صدق فى جواب ماهو على كثيرين متفقين بالحقيقة فما صدق جنس وفي جواب مخرج للعرض العام واصله الى ما مخرجه للفصل والخاصة وعلى كثيرين يخرج الحد ومتفقين بالحقيقة يخرج الجنس والمراد بكونه صادقا على كثيرين انه صادق عليها سواء جمعت فى السؤال نحو ما زيد وعمرو وكر أو أفرد بعضها نحو ما زيد بخلاف الصدق فى تعريف الجنس فانه لا يصبح إلا اذا جمعت والمعرف بما ذكر هو النوع الحقيقى وأما الاضافى فهو الكلى المقول على كثيرين فى جواب ماهو المندرج تحت جنس فينبها عموم وخصوص من وجه يجتمعان فى النوع السافل

كألاّ نسان فانه نوع اضافى لاندراجة تحت جنس وهو الحيوان وحقيقى  
لصدق تعريفه عليه وينفرد الاضافى فى الجنس السافل كحيوان والمتوسط  
كجسم فان فوقهما جنسا وهو الجوهر وينفرد الحقيقى فى النوع البسيط  
كالنقطة لعدم اندراجها تحت جنس والا لزم تركيبها (و) خامسها  
(خاص) بتخفيف الصاد أى خاصة ورسمه بحذف الهاء للضرورة وهى  
الكلى الخارج عن الماهية الخاص بها فالكلى جنس والخارج عن  
الماهية يخرج الجنس والفصل والتنوع والخاص بها يخرج العرض العام  
والخاصة قد تكون للجنس كالمائى للحيوان وقد تكون للنوع كالضاحك  
للانسان وكل خاصة نوع خاصة لنفسه ولا عكس وهى أيضا اما لازمة  
أو مفارقة كالضاحك بالقوة والفعل للانسان وهنأ أبحاث وتقرعات  
شريفة وشحنا بها الشرح (وأول) مبتدا والمسوخ التفصيل وهو الجنس  
(ثلاثة بلا شطط) أى زيادة والاصل لا يشطط بتقديم حرف التنى  
على حرف الجر لأن حرف التنى أصله التصدير فزحطت عن محلها تزيينا  
للفظ (جنس قريب) وهو مالا جنس تحته وفوقه الاجناس ويسمى  
الجنس السافل كالحیوان فليس تحته جنس بل أنواع حقيقية (أو)  
جنس (بعيد) وهو مالا جنس فوقه وتحتة الاجناس ويسمى العالى  
كالجوهر بناء على جنسيته وهذا عند الاطلاق أما اذا أريد البعد النسبى  
فيقال اما بعيد بمرتبة كالجسم التامى أو بعيد بمرتبتين كالجسم المطلق  
وهكذا (أو) جنس (وسط) وهو ما فوقه جنس وتحتة جنس  
كالجسم وترك الجنس المنفرد لانه لم يظفر له بمثال ومثل له بعضهم بالعقل  
بناء على جنسيته



(فصل) في نسبة اللفظ الى معناه ونسبة معنى لفظ الى معنى لفظ آخر ( ونسبة الالفاظ للمعاني ) أى مع المعاني على ان اللام بمعنى مع كقولك

فلما تفرقنا كأتى ومالكاً لطول اجتماع لم نبت ليلة معا والمراد بالمعنى مايعنى أى يقصد فيشمل الافراد ومتعلق النسبة محذوف أى لبعضها والتقدير ونسبة الالفاظ والمعاني بعضها لبعض. وانما احتجنا الى هذا لان التواطؤ والتشكك كل منهما ليس نسبة لفظ الى معنى بل نسبة المعنى الى افراده ( خمسة أقسام بلا نقصان ) ولازيادة. لان اللفظ اما كلى أو جزئى والاول ان كان معناه واحداً فان كان مستويا في أفرادها فالنسبة بينه وبين أفرادها ( تواطؤ ) كالإنسان فان معناه لا يختلف في أفرادها والا بان اختلف فيها فالنسبة بينهما ( تشاكك ) ويقال تشكك كالنور فانه في الشمس أقوى منه في القمر ويسمى اللفظ في الاول متواطئاً كمعناه وفي الثانى مشككاً كمعناه واذا نظر بين معنى اللفظ ومعنى لفظ آخر فان لم يصدق أحدهما على شيء مما صدق عليه الآخر فالنسبة بينهما ( تخالف ) أى تباين كالإنسان والفرس ويسمى معنيهما متباينين وكذا اللفظان تبعاً لهما ( و ) اللفظ المفرد ان عدد الواضع معناه فالنسبة بينه وبين ماله من المعاني هو ( الاشتراك ) كالحفد على وزن منبر وضع لطرف الثوب وللقدح الذى يكال به وكعين وضع للبصرة وللجارية وسواء تعدد وضعه من لغة واحدة أو من لغات مختلفة نص عليه الفخر فى الملخص ( عكسه الترادف ) أى الترادف أن يكون اللفظ متعددا والمعنى واحد كإنسانه

وبشرقائهما موضوعان للحيوان الناطق ( واللفظ ) المستعمل ( ا )  
 طلب ) ان أفاد طلبا كاضرب ( أو خير ) ان احتمل الصدق فان كان  
 الطلب طلب ترك فهو النهى كلا تضرب أو طلب فعل فهو الذى قسمه  
 المصنف بقوله ( وأول ثلاثة ستذكر ) فهو إن دل بذاته على الطلب  
 ( أمر ) حالة كونه ( مع استعلاء ) أى طلب العلو بان يكون الطالب مظهرا  
 له سواء كان طالبا فى نفس الامر أولا ( وعكسه ) وهو الطلب مع اظهار  
 الخضوع ( دعا و ) الطلب ( فى ) حال التساوى فالتماس وقعا ) بالف  
 الاطلاق والفاء صلة فى الخبر وقد تسمى الثلاثة كلها أمرا وسكت عن  
 تقسيم طلب الترك لانه لم يقل ان الطلب اذا كان مع استعلاء أمر أو  
 نهى ويحتمل أنه أدرجه فى الامر بناء على أن طلب الترك طلب فعل  
 الضد والخلاف فى أنه هل يشترط الاستعلاء أو العلو أو هما أولا يشترط  
 شيء منهما مشهور فى الاصول وخرج بقولنا فيما تقدم ان دل بذاته  
 على الطلب دلالة المركب فى قولنا أنا عطشان لمن معه ماء على طلب  
 التمكن من الماء فان دلالة هذا المركب على طلب فعل المواسة بالماء  
 ليست من ذاته أى ليست من جهة وضعه اذ الذى يدل عليه هذا  
 المركب بحسب الوضع ان قلنا ان المركبات موضوعة انما هو حصول  
 العطش وانما دل على الطلب بطريق الكناية بقرينة وجود الماء  
 مع المخاطب فلا يسمى بهذا الاعتبار أمرا ولا دعاء ولا التماسا وبقي قنم  
 آخر ليس بطلب ولا خير كالتنى والترجى والقسم وحده بدون جوابه  
 والتداء وصيغ العقود والاستفهام ويسمى هذا فى الاصطلاح تنبيها  
 والاقترب الى التحقيق أن ما دل على الطلب مفرد كما ذهب اليه الاياري

وهو موافق لاصطلاح التحوين فان فعل الأمر عندهم من أقسام الفعل الذى هو من أقسام الكلمة والكلمة ما وضعت لمعنى مفرد فيلزم أن أقسامها كذلك هذا حاصل ما قاله الامام السنوسى فى شرح ابن عرفة وهذا على أنه يشترط فى المركب جزآن ماديان أما على أنه يكفى جزء مادى وجزء صورى ففعل الامر مركب لانه يدل على الحدث بمادته وعلى الزمن بصورته ولم يذكر المصنف هذا الفصل الا لتمييز الخبر عن غيره لانه المبحوث عنه عند المناطقة

﴿فصل﴾ فى بيان الكل والكلية والجزء والجزئية لما ذكر السكلى والجزئى استتبعهما بما شاركتهما فى المادة وهو الكل والكلية والجزء والجزئية (الكل حكمتا على المجموع) من حيث هو مجموع نحو كل رجل من بنى تميم يحمل الصخرة العظيمة أى مجموعهم لاجمعهم اذ قد يكون فيهم من لا يقدر عليها ونحو ويحمل عرش ربك فوقهم يومئذ ثمانية الا ان الحكم فى الثانى ثابت لجمعهم بخلاف الاول و (ك) قوله عليه السلام ما معناه (كل ذاك ليس ذا وقوع) لما قال له ذو اليبدين أقصرت الصلاة أم نسبت يارسول الله فهذه رواية بالمعنى والمروى أنه عليه السلام قال كل ذلك لم يكن قال سيدى سعيد ما حاصله ان هذا التمثيل جار على تأويل مرجوح كما به عليه الأبى وغيره والراجح أنه من باب الكلية أى لم يقع واحد منهما لأن السؤال بأمر عن أحد الامرين لطلب التعيين بين ثبوت أحدهما فى اعتقاد المستفهم فجوابه إما بالتعيين أو بنفى كل منهما لا بنفى الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيًا لكل منهما ولانه قد روى انه لما قال النبي

﴿يَعْلَمُ﴾ كل ذلك لم يكن قال ذو اليمين بعض ذلك قد كان فلو لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان لانه انما ينافي نفي كل منهما لانهما جميعا اذ الایجاب الجزئي رفع للسلب الكلي لا للسلب الجزئي ولان تأخر النفي عن كل لعموم السلب بخلاف تقدمه عليها فليسبب العموم اه وهذا بيان التحقيق في معنى الحديث \* ويجاب عن المؤلف بان البحث في المثل ليس من دأب الفحول (وحينما لكل فرد) أي عليه (حكما فانه) أي الحكم أو القضية المشتملة عليه بتأويلها بالقول (كلية قد علما) نحو كل نفس ذائقة الموت ولا اله الا الله (والحكم للبعض) أي عليه (هو) أي الحكم أو القضية المشتملة عليه بتأويلها بالقول (الجزئية) نحو بعض الانسان كاتب وبعض الحيوان ليس بانسان (والجزء معرفته جليه) وهو ما تركب منه ومن غيره الكل كالحيوان فانه جزء من الانسان والسقف بالنسبة للبيت

﴿فصل﴾ في المعرفات جمع معرف ويسمى تعريفا وقولا شارحا لشرحه الماهية وتعريف المخاطب بها ومعرف الشيء عما يقتضى تصوره وتصوره أو امتيازه عن غيره كالحمد عند الاصوليين (معرف) مبتدأ حذفته منه آل للوزن (على ثلاثة قسم) أحدها (حد) تام وناقص (و) ثانيها (رسمي) منسوب الى الرسم بالمعنى القوي وهو الاثر لانه منسوب للرسم المصطلح عليه لئلا يلزم نسبة الشيء الى نفسه ويقال له أيضا رسم وهو أيضا تام وناقص (و) ثالثها (لفظي علم) منسوب الى اللفظ المطلق فهو من نسبة الخاص الى العام وزاد بعضهم التعريف بالمثال وبالتقسيم والحق ان هذه الثلاثة داخله في الرسم لانها تعاريف بالخواص (قاله) (التام) (بالجنس)

القريب ( وفصل ) كالحیوان الناطق بالنسبة الى الانسان ( وقعا ) أما كونه حدا فلأن الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغیر فيه وأما كونه تاما فلذکر جميع الذاتیات فيه ویشترط فی تمام الحد تقدیم الجنس علی الفصل ( والرسم ) التام ( بالجنس ) القريب ( وخاصة ) شاملة لازمة حال كونهما ( معا ) كقولنا الانسان حیوان ضاحك أما كونه رسمًا فلأن الرسم لغة الاثر والخاصة من آثار الحقيقة الدالة علیها وأما كونه تاما فلما شابهته الحد التام من حیث انه وضع فيه الجنس للقريب وقيد بامر مختص ( وناقض الحد بفصل ) قريب وحده كاتسان ناطق ( أو ) به ( معا ) جنس بعيد لا قريب وقعا ) كالانسان جسم ناطق أما كونه حدا فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتیات فيه ( وناقض الرسم وخاصة ) بالقييد السابق ( فقط ) نحو الانسان ضاحك ( أو ) بها ( مع جنس بعد ) بالتونين للضرورة أى بعيد ( قد ارتبط ) نحو الانسان جسم ضاحك اما كونه ربما فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع اجزاء الرسم التام ومثل المذکورات فیما مر حدودها فلو أبدلت الجنس القريب أو البعيد أو الفصل بمحده كالجسم الناحي الحساس المتفكر بالقوة وكالجسم الناحي الحساس الناطق وكالحیوان المتفكر بالقوة لم یختلف الحكم وبقى التعریف بالعرض العام مع الفصل كالماشي الناطق بالنسبة الى الانسان أو مع الخاصة كالماشي الضاحك وبالفصل معها كالناطق الضاحك والا كثرون علی أن الاول والثالث حدان ناقصان والثانی رسم ناقص وفهم من كلام المصنف ان الحد لا یكون الا للماهیات المركبة فتخرج البسائط فلا تعرف الا بالرسم وعلم أيضا أن التعریف لا یكون بغير القول كالاشارة والخط ( وما به ) بتعریف ( لفظی لديهم شهرا ) أى وما شهز

عندهم بالتعريف اللفظي هو ( تبدل لفظ بـ ) لفظ ( رديف ) له  
 ( أشهر ) منه عند السامع كما يقال ما البر فيعرف بأنه القمح وخرج  
 بالرديف فصل المعرفة وخاعته وقد قدمنا أن التحقيق أنه ليس خارجا  
 عن الرسم لأنه تعريف بالخاصة مثل لفظ القمح في المثال المذكور  
 خاصة من خواص البر وكذا التعريف بالمثال نحو الاسم كزيد والعلم  
 كالنور لأن التعريف فيه بخاصة الشيء التي وقعت باعتبارها المشابهة  
 المختصة به إذ المعنى الاسم ما يشبه زيدا وكذا التعريف بالتقسيم كما تقدم  
 في معرف الشيء أنه ما يقتضى تصوره وتصوره وامتيازه عن غيره لأن  
 التقسيم خاصة من خواص المقسم ( وشرط كل ) أى العرفات من الحد  
 والرسم واللفظي بالنظر إلى المعنى ( أن يرى مطردا ) أى كلما وجد المعرفة  
 وجد المعرفة فلا يدخل فيه شيء من أفراد غير المعرفة فيكون مانعا  
 ( منمكسا ) أى كلما وجد المعرفة وجد هو فلا يخرج عنه شيء من  
 أفراد المعرفة فيكون جامعا فلا يكون أعم كجسم نام حساس متحرك  
 بالإرادة في تعريف الإنسان والا كان غير مانع ولا أخص كتفكر  
 بالقوة في تعريف الحيوان والا كان غير جامع و بالنظر إلى اللفظ  
 شرط كل أن يرى ( ظاهرا لا ) أن يرى ( أبعدا ) أي أخفى من المعرفة  
 كالنار جسم كالتمس ( ولا مساويا ) للمعرفة في الخفاء نحو المتحرك  
 ما ليس بساكن ( ولا تجوزا ) بضم الواو مصدرا قال المصنف أى ولا  
 بلفظ تجوز فهو على حذف مضاف ( بلا قرينة ) معية للمراد ( بها تحرزا )  
 على صيغة المبني للمجهول أى تحرزه بها عن غيره كتعريف البليد بالحيوان  
 الناهق فلا يجوز إلا إذا دلت قرينة معية كقولنا حيوان ناهق يدخل

الحمام وبصلى وبقول معينة للمراد سقط الاعتراض بأن المجاز لا بد له من قرينة لكونها مأخوذة في تعريف فلا معنى لاشتراطها هنا لأن الذى أخذ في تعريف المجاز هو القرينة المانعة عن إرادة الموضوع له اللفظ وهى غير معينة لما أريد باللفظ (ولا) ان يرى ( بما يدرى ) أى يعلم ( بمحدود ) أى معرف بالفتح كتعريف الشمس بأنها كوكب نهارى مع أن النهار يتوقف معرفته على الشمس لأنها مأخوذة في تعريفه وهذا يختلف باختلاف المخاطب فاذا كان المخاطب يعلم النهار من جهة أخرى صح التعريف ومثل ذلك أيضا تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم لأن المعلوم معرفته متوقفة على معرفة العلم وأجيب بأجوبة فاسدة والحق في الجواب ان المراد من المعلوم ذاته فقط أى لا باعتبار المعلوماتية فكأنه قيل العلم معرفة الامر فلا دور وظاهر كلام المصنف أن كلا من المذكورات يمكن ادخاله في الحدود وهو ظاهر نعم الدور لا يتأتى في الحد لأن معرفة الجزء من حيث ذاته لا تتوقف على معرفة الكل (ولا) : (مشارك من القرينة) المعينة للمراد (خلا) الا إذا أريد به كل مما وضع له فيجوز كتعريف القضية بأنها قول الى آخره والقول مشترك بين الملعوظ والمعقول فهو جائز لا المراد به كل منهما والمتنع كتعريف الشمس بأنها عين الا اذا وجدت قرينة معينة (وعندم) أى المناطقة وخصهم لأنهم الباحثون عن ذلك فعند غيرهم كذلك أو الضمير طائد للعلماء مطلقا (من جملة المردود \* أن تدخل الاحكام في الحدود) أى الرسوم لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره كقولنا التفاعل هو الاسم المرفوع وهذا إذا

جعل الحكم جزءاً من الرسم بأن توقف معرفة المرسوم عليه أما إذا جعل خارجاً عن الرسم فيجوز وبه يحاجب عن الإمام ابن مالك في قوله الحال وصف فضلة منتصب البيت (ولا يجوز في الحدود ذكر أو) التي للتقسيم (وبجائز) ذكرها (في الرسم فادر ما روي) كما تقدم في المعرف للشيء أنه ما يقتضى تصويره أو امتيازته عن غيره ويمتنع إذا كانت للشك أو الابهام فيهما لا انتفاء التمييز معهما ولم ينفرد المصنف بهذا بل نقله الزركشى في مقدمته عن الأصهباني فقال الشيخ ذكرى في شرحه لها بل ويجوز ذكر أو في الحقيقي يجعلها للتقسيم والتنويع كما في تعريفهم النظر بأنه الفكر المؤدى إلى علم أو غلبة ظن فقط اشترك العلم والظن في كون النظر يؤدي إليهما ولم يرد أن الحد إما هذا وإما هذا على سبيل التشكيك أو الشك بل بمعنى أن قسماً من المحدود حده كذا وقسماً آخر حده كذا فهما في الحقيقة حدان لقسمين متخالفين في الحقيقة انتهى مع تغيير وقد كره الجرجاني في شرح المواقف والمصنف أن يمنع كون تعريف النظر السابق حداً لأن التادية إلى علم أو ظن أمر خارج عن حقيقة ولو سلم فهما في الحقيقة حدان والمنع إنما هو في الحد الواحد

### (باب في القضايا)

جمع قضية من القضاء وهو الحكم لأنها تتضمن الحكم (وأحكامها) وهي التناقض والعكس (ما) واقعة على اللفظ وهي كالجنس تشمل الأقوال التامة والناقصة (احتمل الصدق) حذف الكذب لقبحه والعلم به وتأدياً في حق كلام الله تعالى وكلام رسوله وهذا مخرج لنحو زيد وعمرو (لذاته) أخرج ما يحتمله لاذاته كالانشآت من الأمر والنهي



وغيرهما كاسقى الماء فانه وان احتمل ذلك لازمه بحسب القرينة وهو  
أنا عطشان لا يحتمله لذاته أى مدلوله المطابق وهو طلب السقى ودخل  
المقطوع بصدقه من الأخبار وكذا المقطوع بكذبه منهما ( جرى  
بينهم ) أى المناطقة ( قضية وخبرا ) بالنصب على الحالية وشمل القضية  
اللفظية والعقلية وتسمى مقدمة ان كانت جزء قياس ودعوى ان افتقرت  
الى دليل ومطلوبا عند الشروع فى الاستدلال عليها ونتيجة اذا نتجها  
الدليل ( ثم ) للترتيب الذكري فقط ( القضايا عندهم قسمان ) الأولى  
( شرطية ) وهى ما ليس طرفاها مفردين ولا فى قوتها والثانية ( حملية )  
وهى ما طرفاها مفردان أو فى قوتها نحو زيد كاتب وزيد قام أبوه  
والمراد بالمفرد ما يقابل الجملة ومميت حملية باعتبار طرفها المحكوم به شبه  
بالشئ المحمول على الآخر ( و ) القسم ( الثانى ) وهو الجملة قسمان :  
الأولى ( كلية ) أراد بها هنا ما موضوعها كلى سواء كانت مسورة أولا  
ليصح التقسيم الآتى والثانية ( شخصية ) وهى ما المحكوم عليه فيها  
معين كقولنا زيد كاتب مميت بذلك لتشخص موضوعها وتسمى مخصوصة  
لتخصص موضوعها ( و ) القسم ( الأول ) وهو الكلية أى ما موضوعها  
كلى ( اما مسور ) نحو كل انسان حيوان ( واما مهمل ) من السور  
نحو الانسان حيوان ومميت مهملة لاهمال بيان كمية الافراد فيها وهو  
المدال على كمية أفراد الموضوع كلها أو بعضها وهذا فى الجملة لان الكلام  
فيها يسمى سورا تشبها له بسور البلد المحيط بكله أو بعضه ( كليا وجزئيا  
يرى ) وكل منهما اما موجب أو سالب فصارت الأقسام أربعة : واليه  
أشار بقوله ( وأربع ) حذفت التاء من أربع وان كان للعدد مذكرا  
( ٣ — متن السلم )

للضرورة كما قال المؤلف أو على مذهب من يجوز ذلك ( أقسامه ) أى  
 السور ( حيث جرى ) لان التسوير ( اما ) أن يقع بكل ونحوه من  
 الألفاظ المدالة على الاحاطة بجميع الافراد فى الايجاب ككل وجميع  
 وعامة نحو كل انسان كاتب وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وكلية  
 ( أو ببعض ) ونحوه مما يدل على الاحاطة ببعض الافراد فى الايجاب  
 نحو بعض الانسان كاتب وتسمى القضية بهذا الاعتبار مسورة وجزئية  
 ( أو بلا شئ ) ونحوه مما يدل على الاحاطة بجميع الأفراد فى السلب  
 كلا واحد ولا ديار نحو لا شئ من الانسان بحجر وتسمى القضية بهذا  
 الاعتبار مسورة وكلية أيضا كما مر ( وليس بعض ) ونحوه مما يدل على  
 الاحاطة ببعض الأفراد فى السلب نحو ليس بعض الحيوان بانسان  
 وليس كل حيوان بفرس وليس جميع الحيوان بناهق وبعض الحيوان  
 ليس بناهق وتسمى القضية بهذا الاعتبار أيضا مسورة وجزئية كما مر  
 وإلى بقية الأسوار أشار بقوله ( أو شبه جلا ) أى أظهر الاحاطة  
 بجميع الافراد أو بعضها ( وكلها ) أى كل تلك القضايا الأربع وهى  
 الشخصية والمسورة بقسميها والمهملة اذ تقدم التصريح بها فى قوله كلية  
 شخصية والاول اما مسور واما مهمل ( موجبة وسالبة ) الواو للتقسيم  
 فالقضايا الأربعة باعتبار قسمي السور السكى والجزئى والشخصى  
 والاهمال أربعة تضرب فى اثنين الموجبة والسالبة ( فهى إذاً الى الثمان  
 آية ) أى راجعة وهى الشخصية الموجبة نحو زيد حيوان والسالبة نحو  
 زيد ليس بكاتب والمهملة الموجبة نحو الانسان حيوان والسالبة نحو  
 الحيوان ليس بانسان والسالبة الموجبة والسالبة والجزئية الموجبة والسالبة

وتقدم التمثيل لهذه الاربعة والمهمة في قوة الجزئية والشخصية في حكم الكلية ولذا جاز جعلها كبرى في الشكل الاول والثاني نحو هذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما آخر سماه الطبيعية وهي التي لم يبين فيها كمية الافراد ولا تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية نحو الانسان نوع والحيوان جنس والحق أنها داخلة في الشخصية لان الحكم فيها على شيء معين مشخص في الذهن مخصوص لم يعتبر فيه عموم (و) للقضية ثلاثة أجزاء فالجزء (الاول) في الرتبة وان ذكر آخرأ وهو المحكوم عليه لان الاصل في المحكوم عليه التقدم نحو زيد في قولك زيد قائم أو قائم زيد (هو الموضوع) أي يسمى به (في العملية) لانه وضع ليحكم عليه بشيء (و) الجزء (الآخر) بكسر الخاء أي الآخر في الرتبة وان ذكر أولا وهو المحكوم به إذ الاصل فيه التأخر نحو قائم وقام في المثالين السابقين هو (المحمول) أي يسمى به لجملة على شيء حال كونهما (بالسوية) أي مصطحبين في الذكر بمعنى أنه لا ينفرد أحدهما عن الآخر بل يذكران معا أو المراد أنهما مستويان في أن كلا منهما وضع له اسم والجزء الثالث النسبة الواقعة بينهما ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة لدلالته على النسبة الرابطة، والرابطة تارة تكون اسما كلفظة هو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا للابداء ككان ويسمى رابطة زمانية وقد تحذف الرابطة كثير في لغة العرب اكتفاء عنها بالاعراب والربط اللفظي وتسمى العملية حينئذ ثنائية وعند التصريح بالرابطة ثلاثية فان صرح بالجهة أيضا فرباعية ولا تسمى عند التصريح بالسور خماسية لان معنى السور ليس لازما للقضية \* واعلم أن كل

واحدة من القضايا الثمانية المتقدمة ان جعلت اداة السلب جزءا من محمولها سميت معدولة وإلا سميت محصلة ووجودية فترجع القضايا الثمانية الى ستة عشر من ضرب اثنين في ثمانية وسميت الأولى معدولة لأن أداة السلب عدل بها عن أصل مدلولها وهو قطع النسبة وجعلت جزءا من المحمول فاذا قلت الانسان هو ليس بكاتب فأداة السلب جزء من المحمول وبها صار المحمول عدليا لتأخرها عن الرابطة وقد تكون أداته جزءا من الموضوع نحو كل لا حيوان جماد قسمي القضية معدولة الموضوع أو جزءا منها قسمي معدولتهما نحو كل لأحيوان هو لا انسان هذا في الموجبة ومثال السالبة للمعدولة المحمول فقط زيد ليس هو لا طم فأداة السلب الأولى ليست جزءا من المحمول بل هي لقطع النسبة لتقدمها على الرابطة والثانية جزء من المحمول ومثال المعدولة الموضوع فقط لا شيء من غير الحيوان بانسان ومعدولتهما نحو ليس غير الحيوان بغير جماد والتحقيق ان الموجبة ان كان محمولها موجودا في الخارج اقتضت وجود الموضوع نحو زيد قائم وإلا فلا نحو زيد ممكن أو معلوم أو مذكور أو غير عالم وقد جرت عادة القوم أن يعبروا عن الموضوع بـج وعن المحمول بـب فيقولون كل ج ب دون كل انسان حيوان مثلا للاختصار ولدفع توهم انحصار جزئيات الأحكام في مادة \* واعلم أنه لا بد لنسبة القضية من كيفية في نفس الأمر وتسمى مادة واللفظ الدال عليها جهة فان ذكر في القضية سميت موجبة وتلك الكيفية هي الضرورة والامكان والدوام والاطلاق وعد للتأخرون القضايا باعتبارها الى ثلاثة عشر ترجع إلى أربعة أقسام الأول الضروريات الخمس الضرورية المطلقة

والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة والوقية والمنشرة الثاني النواظم  
 الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث المكتتان الممكنة  
 العامة والممكنة الخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية  
 اللادائية والوجودية اللازمة وبيان هذه القضايا وتتميز بسيطها من  
 مركبها مذكور في المطولات وقد أفردنا ذلك وما يتعلق به بمنظومة وشرحها  
 فليرجع اليهما ولعل المصنف تركها لعدم لزوم ذكر اللفظ الدال على الجهة  
 وترك تفسير الرابطة لعدم لزوم ذكرها في جميع اللغات وانما يلزم ذكرها  
 الفرس مع أن لغة العرب تستغنى عنها كما ذكره الامام السنوسي بالاعراب وترك  
 المنحرفات لعدم كثرة قعها وانما ذكر تدرييا للطلبة وامتناعا للافكار \*  
 ولما فرغ من تقسيم المحلية أخذ في بيان الشرطية وأقسامها فقال ( وان على  
 التعليق ) أي ربطا لحدى القضيتين بالآخرى وعلى معنى الباء ( فيها ) أي القضية  
 ( قد حكم ) أي ان حكم فيها بالربط المذكور ( فانها شرطية ) وانما  
 جعلنا التعليق بمعنى الربط المذكور لانه لا بد من جعل كلامه شاملا  
 للمنفصلة والمتصلة لانه سيقسم الشرطية اليهما والربط المذكور في المتصلة  
 ظاهر وفي المنفصلة باعتبار أنه قد وقع الربط بين جزأها بالعناد أي كل  
 منهما لا ينفك عن معاندة الآخر وانه لا يصح الاختصار على أحدهما  
 فلا تقول العدد اما زوج وتسكت ويصح كون التعليق باقيا على معناه  
 ويراد أن الشرطية ما حكم فيها بالتعليق صريحا أو استلزاما فتدخل  
 المنفصلة لأن ثبوت أحد طرفيها متوقف على انتفاء الآخر أو انتفاء  
 أحدهما متوقف على ثبوت الآخر ( وتنقسم أيضا ) كما انقسمت المحلية  
 الى ما مر ( الى شرطية متصلة ) نحو ان كانت الشمس طالعة فالتهار

موجود وسميت شرطية لوجود أداة الشرط فيها ومتصلة لا اتصال طرفها صدقا ومعية (ومثلها) في الربط المتقدم (شرطية منفصلة) نحو اما أن يكون العدد زوجا أو فردا وفي قولنا ومثلها في الربط اشارة الى أن تسميتها شرطية تجوز باعتبار الربط الواقع بين طرفيها بالعناد أو هي حقيقة اصطلاحية وتسميتها منفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما مثلا الذي يصير القضيتين قضية واحدة والاتصال عدم الاجتماع في الصدق أو في الكذب أو فيهما معا كما يأتي (جزأها) أى الجزء الاول والثانى من المتصلة والمنفصلة (مقدم وتالى) أى الجزء الاول في الذكري المتصلة وفي الرتبة في المتصلة يسمى مقدما وان ذكر آخرها في المتصلة والجزء الثانى كذلك يسمى تاليا وان ذكر أولا في المتصلة نحو النهار موجود ان كانت الشمس طالعة أما المتصلة فلا ترتيب بين جزأها الا في الذكري فأيها ذكرته أولا فهو المقدم وأيها ذكرته آخرها فهو التالى (أما بيان ذات الاتصال) أى المتصلة ف(ما أوجبت) أى اقتضت (تلازم) أى تصاحب (الجزأين) المقدم والتالى سواء كان لصاحبهما على وجه اللزوم وتسمى اللزومية وهى التى يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما توجب ذلك وهى ما بسببه يستلزم المقدم التالى كالسببية بأن يكون المقدم سببا في التالى نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو مسببا عنه كما لو عكست هذا المثال أو يكونا مسببين عن سبب آخر نحو ان كان النهار موجودا فالعالم مضى إذ وجود النهار وإضاءة العالم سببان عن طلوع الشمس وكالتضادف نحو ان كان زيد أبابكر فبكر ابنه أو كان لا على وجه اللزوم وتسمى

القضية حينئذ اتفاقية وهي التي يحكم فيها بما مر لا لعلاقة توجبه بل  
 اتفق أنهما وجدا معا نحو ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق إذ لا  
 علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الخمار حتى يستلزم أحدهما الآخر  
 بل اتفق أنهما وجدا معا وانما فسرنا التلازم في كلام المصنف بالتصاحب  
 ليشمل كلامه الاتفاقية قائما متصلة ولا تلازم بين جزأيه \* واعلم أن  
 ما ذكره المصنف هو في الموجبة لأنها التي يحكم فيها بالصحة وأما السالبة  
 نحو ليس ان كان هذا انسانا كان حجرا فتسميتها متصلة أو لزومية  
 لمشابهتها للموجبة والا فهي ليس فيها اتصال ولا لزوم (وذات الافصال)  
 أي المنفصلة (دون مين) أي كذب (ما أوجبت تناقرا) أي تناقيا  
 وعنادا (بينهما) أي المقدم والتالي (أقسامها) أي المنفصلة (ثلاثة  
 فتلعبها) فالمنفصل إما (مانع جمع) وهي التي يحكم فيها بالتناقى بين جزأيه  
 صدقا نحو هذا الشيء إما شجر أو حجر وتتركب من الشيء والخاص  
 من نقيضه (أو) مانع (خلو) وهي التي يحكم فيها بالتناقى بين طرفيهما  
 كذبا نحو اما أن يكون الشيء غير أبيض واما أن يكون غير اسود وتتركب  
 من الشيء والاعم من نقيضه (أو) مانع (هما) أي مانع الجمع والخلو  
 فالضمير في الأصل مضاف اليه فلما حذف المضاف انفصل الضمير فقام  
 مقام المضاف المرفوع فارتفع أي صار ضمير رفع معطوفا على مانع جمع  
 ولا يصح كونه معطوفا على المضاف اليه المتقدم كما هو ظاهر فالمنفصلة  
 التي هي مانعة جمع ومانعة خلو هي التي يحكم بالتناقى بين طرفيهما صدقا  
 وكذبا وتتركب من الشيء ونقيضه نحو اما أن يكون العدد زوجا أو غير  
 زوج أو من الشيء والمساوى لنقيضه كقولنا العدد إما زوج وإما فرد

فطرفا هذه القضية لا يجتمعان ولا يرتفعان (وهو) أى مانعهما (الحقيقي) وتسمى القضية حينئذ حقيقية وسميت الأولى مانعة جمع لاشتغالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق والثانية مانعة خلو لاشتغالها على منع الخلو عن طرفيها بمعنى أنهما لا يكذبان معا والثالثة حقيقية لأن التناقض بين طرفيها أتم منه في الآخرين (الاخص) من الاولين (فاعلم) فكل حقيقية يصدق عليها أنها مانعة جمع وأنها مانعة خلو دون العكس فصجمع الثلاثة في نحو العدد أما زوج أو فرد وتنفرد مانعة الجمع بنحو اما أن يكون الشيء أبيض أو أسود ومانعة الخلو بنحو اما أن يكون الشيء غير أبيض أو غير أسود ولكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو تفسير آخر أخص مما ذكر فإن اردته فزد في آخر كل من تفسيريهما المتقدمين كلمة فقط فتكون الحقيقية مباينة لكل منهما بهذا التفسير وهذا في المنفصلات الموجبات وأما السوالب قسميتها مانعة جمع أو مانعة خلو أو حقيقية تجوز لمسابتها موجباتها أو حقيقية اصطلاحية والا فهي تسلب منع الجمع أو منع الخلو أو منعهما نحو ليس اما أن يكون الشيء انسانا واما أن يكون ناطقا فيصح التمثيل بهذه الثلاثة وقد تألف الحقيقية من أكثر من جزأين في الظاهر نحو العدد اما زائد أو ناقص أو مساو فهي بحسب الحقيقة مؤلفة من جزأين فقط والاصل العدد اما زائد أو غير زائد مخذف غير زائد وغير عنه بناقص أو مساو لانه بمعناه قاعداد حقيقة انما هو بين الزائد وغيره أما مانعة الجمع فتألف من أكثر من جزأين حقيقة وكذا مانعة الخلو \* واعلم ان الشرطية ان كان الحكم فيها على وضع معين فمخصوصة نحو ان جثنى الآن.



أكرمك وزيد الآن اما كاتب أو غير كاتب والا فان ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الأوضاع الممكنة فكلية أو بعضها جزئية والأ المهملة نحو ان كان هذا انسانا كان حيوانا واما أن يكون العدد زوجا وفردا وسور الشرطية الكلية إذا كانت متصلة موجبة كلها ومهما نحو مها كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كانت منفصلة موجبة دائما نحو دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا وان كانا سالتين ليس البتة نحو ليس البتة اذا كان هذا انسانا كان حجرا وليس البتة اما ان يكون الشيء انسانا أو ناطقا وسور الجزئية ان كانت موجبة متصلة أو منفصلة قد يكون نحو قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا أو فرسا وان كانت سالبة متصلة قد لا يكون وليس كلما ونحوهما نحو ليس كلما كان الشيء حيوانا كان ناهقا وان كانت سالبة منفصلة ليس دائما وقد لا يكون نحو قد لا يكون اما أن يكون الشيء حيوانا أو ناهقا وكل من المتصلة والمنفصلة تتألف من جمليات أو من شرطيات أو منهما أو مثلتها وبيان أقسامها مذكورة في المطولات .. ولما فرغ من القضايا شرع في أحكامها على طريق الاختصار والاقتصار على غير الموجهات كما هو دأب المختصرات فمن جملة الأحكام التناقض وقد أخذ فيه فقال

(فصل في) تعريف وأحكام (التناقض) وقدموه على العكس لانه يعم سائر القضايا إذ كل قضية لها نقيض بخلاف العكس فان بعض القضايا لا يعكس وهو لغة إثبات الشيء ورقمه واصطلاحا ما عرّفه المصنف بقوله (تناقض) مبتدأ والمسوغ إرادة مفهوم هذا اللفظ وهو

شيء معين وقال المصنف التفصيل (خلف) بضم الخاء اسم مصدر  
أى اختلاف (القضيتين) يخرج عنه اختلاف المفردين كزيد لا زيد  
والمفرد والقضية كزيد وعمرو قائم واختلاف غير القضايا من المركبات  
الانشائية وغيرها ودخل اختلافهما بالعدول والتحصيل كزيد قائم زيد  
هو لا قائم فإن المحمول فى الأولى قائم وفى الثانية لا قائم لأن حرف  
العدول جزء من المحمول والاختلاف بالموضوع والمحمول والزمان  
والمكان والقوة والفعل والجزء والكل والآلة والعلة والتمييز والمفعول  
الى غير ذلك مع اتفاق الكيف فأخرج جميع ذلك بقوله (فى كيف)  
أى إيجاب وسلب (وصدق واحد) من القضيتين وذكر واحدا لانهما  
بمعنى القولين والواو للحال أى والحال ان صدق احدهما وكذب  
الآخرى (أمر قى) أى تبع دائما يعنى أنه يكون أمرا مطردا فأخرج  
القضيتين المختلفتين فى الكيف وليستا بهذه الحالة كما اذا جاز صدقهما  
أو كذبهما كأن اختلفا فى الموضوع أو المحمول أو الزمان أو المكان  
أو القوة والفعل أو الجزء والكل أو الآلة أو العلة الى غير ذلك مع  
اختلافهما بالإيجاب والسلب نحو زيد قائم وعمرو ليس بقائم وكذا نحو  
كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فانهما كاذبتان لأن  
مفهوم المحمول انما هو ثابت لبعض أفراد الموضوع وكقولنا بعض  
الحيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان فانهما صادقتان وكقولنا  
كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان اذ المراد بقوله وصدق  
واحد أمر قى كون صدق احدهما وكذب الآخرى أمرا لازما لا  
اتفاقيا وصدق احدى هاتين القضيتين وكذب الآخرى أمر اتفاقى.

لا لازم فلا تناقض بينهما لان المنطقى انما يعتبر الأمور المطردة نعم  
الجزئية اللازمة لاحدى الكليتين والكلية الأخرى متناقضتان وكذا  
أخرج نحو بعض الانسان حيوان بعض الانسان ليس بحيوان لان صدق  
احدهما وكذب الاخرى اتفاقى لا اطراد له بدليل تخلفه فى نحو بعض  
حيوان انسان بعض الحيوان ليس بانسان فانها صادقتان معا وأخرج  
أيضا نحو زيد انسان زيد ليس بناطق لان صدق احدهما وكذب  
الاخرى لا اطراد له بدليل تخلفه فيما اذا اختلف المحمولان ولم يكونا  
متساويين نحو زيد قائم زيد ليس بقاعد وانما صدقت احدى هاتين  
القضيتين وكذبت الاخرى لما اتفق من مساواة محمول احدهما لمحمول  
الاخرى فقد اكتفى المصنف بقوله قفى الذى هو عبارة عن الاطراد  
عن قولهم لذاته لأن الأول يخرج ما يخرج الثانى وتقرر كلام المصنف  
على هذا الوجه من فائس التحقيقات وبه يتدفع عن المصنف الاعتراض  
بأن التعريف غير مانع لصدقه على المثل المتقدمة ونحوها ولم أر أحدا  
عرج عليه وفى تفسير كلام المصنف هنا وجه آخر وابحاث شريفة  
سمحتها فى الشرح ( فان تمكن ) القضية ( شخصية أو مهمله \*  
فنقيضها ) أى نقيضها على أن المصدر بمعنى اسم الفاعل أو متقوضها  
على أنه بمعنى اسم المفعول وهو الاشهر أو المصدر باق على معناه غير  
مؤول ( بـ ) بحسب (الكيف) حاصل بـ ( أن تبدله ) أى الكيف فتبدل  
الايجاب بالسلب والسلب بالايجاب فنقيض زيد قائم زيد ليس بقائم  
وبالعكس ونقيض الانسان حيوان عند المصنف الانسان ليس بحيوان  
وبالعكس وعند غيره نقيض المهمله انما هو كلية نفيها فى الكيف

لأنها في قوة الجزئية فنقيض الانسان حيوان لاشئ ومن الانسان بحيوان ونقيض الانسان ليس بحيوان كل انسان حيوان وما قررنا به المتن هو الذي يدل عليه كلام المصنف في شرحه فيكون قوله ان تبدله خيراً وحذف الجار مع أن مطرد واحتز بقوله بحسب الكيف عن التناقض بحسب الجهة فله أحكام مذكورة في المطولات ويصح جعل أن تبدله بدلا من الكيف بدل اشتهال ويكون قوله بالكيف خيرا والمقصود هو البديل أى فنقضها حاصل بتبديل الكيف كما تقول تعنى زيد علمه أى علم زيد وكما جوز في قوله:

« صددت الكاس عنا أم عمرو \* وكان الكاس مجراها المينا »

أن يكون الكاس اسم كان ومجراها بدل منه واليمين خير باعتبار البديل ( وان تكن ) القضية ( محصورة بالسور ) الكلى أو الجزئى. الموجب أو السالب ( فانقضض بضد سورها المذكور ) فيها فسور الايجاب الكلى ضده سور السلب الجزئى وبالعكس وسور السلب الكلى ضده سور الايجاب الجزئى وبالعكس فاذا عرفت هذا ( فان تكن ) القضية ( موجبة كلية ) نحو كل انسان حيوان ف ( بنقيضها سالبة جزئية ) وبالعكس وهى فى المثال المذكور ليس بعض الانسان بحيوان وبالعكس ( وان تكن سالبة كلية ) نحو لاشئ من الانسان بحجر ( فنقيضها موجبة جزئية ) وبالعكس وهى فى المثال المذكور بعض الانسان حجر وبالعكس اذ لو كانتا كليتين جاز كذبهما معا بان يكون موضوعهما أعين من محمولهما ولو كانتا جزئيتين جاز صدقهما معا بان يكون موضوعهما كذلك والنقيضان لا يكذبان معا ولا يصدقان معا وفى بعض النسخ

بدل البيت الاخير وأن تكن سالبة جزئية \* نقيضها موجبة كلية  
وأجر جميع ما ذكر في الشرطية مثال التناقض فيها كما كان هذا انسانا  
كان حيوانا ليس كما كان هذا انسانا كان حيوانا

(فصل في) تعريف أحكام (العكس) وهو لغة التبدل والقلب  
تقول عكست حاشية الثوب اذا قلبتها وجعلت أعلاها أسفلها وفي  
الاصطلاح يطلق على القضية التي وقع التحويل اليها وعلى المصدر وكل  
منها ثلاثة أقسام عكس نقيض موافق وعكس نقيض مخالف وعكس  
مستو وهو الذي اقتصر عليه المصنف لأنه أكثر استعمالا ولذا  
قيده بقوله (المستوى) وعرفه على أنه مصدر بقوله (العكس) المستوى  
(قلب) أى تبدل. (جزأى القضية) أى الموضوع والمحمول في  
الحللية والمقدم والتالى في الشرطية تخرج قلب جزأى غير القضية كالركب  
الاضافى فلا يسمى عكسا في الاصطلاح وخروج عكس النقيض للموافق  
فانه قلب نقيضهما وعكس النقيض المخالف فانه قلب أحدهما ونقيض  
الآخر وسند كرها ولم يقيد القضية بكونها ذات ترتيب طبيعى وهو في  
ذلك موافق لكثير من العلماء ممن عرف العكس وقد اعترض عليهم  
بدخول المنفصلة مع أنها لا عكس لها اصطلاحا لأنها لا ترتيب طبيعى  
بين جزأىها ويجب أن لا يحتاج الى هذه الزيادة لأن قوله قلب جزأى  
القضية يقتضى أن كل واحد له موضع طبيعى والا لم يكن عكسا وعبارة  
المصنف أحسن من قول بعضهم أن يصير الموضوع محولا  
والمحمول موضوعا لتناولها الشرطيات المتصلة (مع بقاء المصدق)  
يعنى أنه اذا كان الاصل صادقا كان العكس كذلك لان العكس لازم

للقضية وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم وليس المراد صدقهما في الواقع بل بأن يكون الأصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ولذا عبر بعضهم بالتصديق لأن التصديق لا يقتضي وقوع الصدق نخرج بهذا القيد قلبها لا مع بقاء الصدق كقولنا في عكس كل انسان حيوان كل حيوان انسان فلا يسمى هذا عكسا وترك المصنف الكذب لأنه لا يلزم من كذب الأصل كذب العكس اذ لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الا انسان حيوان ولم يقل مع بقاء الصدق على وجه اللزوم لاجرا نحو كل ناطق انسان اذا جعلته عكسا لكل انسان ناطق فانه صادق لكن الصدق فيه اتفاق لما اتفق من مساواة المحمول للوضوع بدليل تخلفه في عكس كل انسان حيوان لو عكستها كلية وكذا بعض الانسان ليس بمجرد اذا عكسته الى بعض النجر ليس بانسان فانه صادق لكن صدقه اتفاق لما اتفق من مباينة الموضوع للمحمول تباينا كلياً اذ يتخلف في نحو بعض الحيوان ليس بانسان والجواب عن المصنف أنه لا حاجة الى هذه الزيادة لان قوله مع بقاء الصدق يفنى عنها لان المراد ببقاء الصدق لزومه وهو عكس الكلية الموجبة كنفسها لا يلزم معه الصدق وكذا عكس الجزئية السالبة مع أن عكس نحو كل انسان ناطق الى كل ناطق انسان خارج أيضاً بقوله الا الموجبة الكلية فعوضها الموجبة الجزئية (و) مع بقاء (الكيفية) أى الايجاب والسلب بمعنى أن الاصل ان كان موجبا يكون العكس موجبا أو سالبا فسالبا وهذا يخرج قلبها لا مع بقاء الكيفية كقولك في عكس بعض الانسان حيوان ليس بعض

الحيوان بانسان فلا يسمى هذا عكسا في الاصطلاح (و) مع بقاء (الك) أى الكلية والجزئية (الا) كم (الموجب) بمحذف التاء ترخيها للضرورة أى الموجبة (الكلية) نحو كل انسان حيوان فلا يبقى في عكسها بل تبدل كليتها بالجزئية واليه أشار بقوله (فوضوها) أى المناطق (الموجب) بمحذف التاء لما مر (الجزئية) وهي في المثال المذكور بعض الحيوان انسان وكذا ما في قوتها وهي الشخصية ان كان محمولها كليا والا فكنتفسا وهذا القيد الاخير لم يجده لغير المصنف في تعريف العكس وهو حسن وقد تقدم ان القضايا ثمانية أقسام : أربع موجبات وهي الشخصية والكلية والجزئية والنهملية وأربع مثلها سوالب فالأربع الموجبات عكس كل واحدة منها بالمستوى جزئية موجبة فقولك زيد حيوان عكسه بعض الحيوان زيد وكل انسان حيوان بعض الانسان حيوان والانسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان ويصح عكس المهملة الموجبة الى مهملة وكل ذلك داخل في تعريف المصنف وأما الأربع السوالب فلا ينعكس منها الا الكلية والشخصية فينعكسان كاقسمها فعكس لاشيء من الانسان بحجر لاشيء من الحجر بانسان وعكس ليس زيد بعمر وعمر وليس زيد وعكس ليس زيد بحجر لاشيء من الحجر زيد لان الشخصية في حكم الكلية وأما الجزئية السالبة والمهملة السالبة فلا عكس لهما واليه أشار بقوله (والعكس) المستوى (لازم لغير ما وجد به) أى فيه (اجتماع الخستين) وهما الجزئية والسلب والذي وجد فيه هو الجزئية السالبة (فاقتصد) أى توسط في الأمور وهو تتمم للبيت فالجزئية السالبة لا عكس لها لزوما بدليل.

الانتقاض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب  
 الاخص عن بعض أفراد الاعم ولا يصدق سلب الأعم عن بعض  
 أفراد الاخص فيصدق نحو بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق  
 بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان  
 . وقيدنا بقولنا لزوما لانه قد يصدق عكسها في بعض المواد اذ يصدق  
 بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه أيضا وهو بعض الحجر  
 ليس بانسان (ومثلها) أى التي اجتمع فيها الحستان في عدم لزوم العكس  
 . (المهمة السلبية) نحو الحيوان ليس بانسان (لأنها) أى المهمة السلبية  
 . (في قوة الجزئية) السالبة كما تقدم فالتال المذكور في قوة بعض الحيوان  
 ليس بانسان وخرج بالمستوى عكس النقيض فانه يلزم ما وجد فيه  
 اجتماع الحستان (والعكس) الاصطلاحي مطلقا (في مرتب بالطبع)  
 . والمراد به ما يقتضى المعنى ترتيبه بحيث لو أزيل تغير المعنى ويفسر الترتيب  
 بالطبع أيضا بكون الثانى يتوقف على الأول ولا يتوقف الأول على  
 الثانى والمرتب بالطبع من القضايا هو الحلية والشرطية المتصلة وجميع  
 ما تقدم من الاحكام شامل للشرطية المتصلة مثلا كلما كانت الشمس  
 طالعة كان النهار موجودا تنعكس الى جزئية موجبة وهى قد يكون اذا  
 كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة (وليس) العكس (في مرتب  
 بالوضع) أى الذى كردون الطبع وهو المنفصلة نحو اما أن يكون العدد  
 زوجا واما أن يكون فردا فاذا بدلنا طرفيها وقلنا اما أن يكون العدد  
 فردا واما أن يكون زوجا لم يسم هذا التبدل عكسا لان الترتيب بين  
 طرفيها ليس طبيعيا أى يقتضيه المعنى بحيث لو أزيل تغير المعنى بل



بل الترتيب المذكور في ذلك موكول الى اختيار المتكلم اذ المعنى فيه متحد بدل أو لم يبدل \* وأما عكس النقيض الموافق فهو تبديل كل واحد من طرفي القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الآخر مع بقاء الصدق والكيف على وجه اللزوم نحو كل إنسان حيوان كل ما ليس بحيوان هو ليس بإنسان \* وأما عكس النقيض المخالف فهو تبديل الطرف الأول من القضية ذات الترتيب الطبيعي بنقيض الثاني والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف على وجه اللزوم نحو كل إنسان حيوان لا شيء مما ليس بحيوان بإنسان وسمى هذا مخالفاً لطرفيه إيجاباً وسلباً والذي قبله موافقاً لتوافقهما وتفصيل أحكام هذين العكسين المذكور في المطولات \* ولما فرغ رحمه الله تعالى من مبادئ التصورات ومقاصدها ومن مبادئ التصديقات شرع في أسنى المطالب وأعلى المقاصد وهو مقاصد التصديقات وهي الحجج ويقال لها القياس فقال

### ( باب في القياس )

ووجه كونه أسنى المطالب ان الاستفادة منه تصديق ومن غيره تصور والتصديق أشرف من التصور لاشتماله على النسبة التي هي أشرف أجزاء القضية وهو لغة تقدير شيء على مثال آخر، واصطلاحاً ما أشار إليه بقوله ( ان القياس ) قول ملفوظ أو معقول ( من قضايا صوراً ) أى ركب بصورة مخصوصة فقول جنس خرج عنه المفرد لان القول عند المناطقة خاص بالمركب، وقوله من قضايا صوراً خرج المركب الذي ليس بقضية والقضية الواحدة وان لزماً لذاتها قول آخر كعكسها المستوى

أو عكس نقيضها والمركبة نحو زيد قائم لا دائما اذ لا يطلق عليها أنها قضيتان وإن كانت في قوة القضيتين ، والمراد أن القياس مؤلف من قضيتين فكثر على القول بأن القياس يتألف من أكثر من قضيتين كما سيأتي بيانه فالؤلف من قضيتين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر كقولنا النباش أخذ للمال خفية وكل أخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده ، فهذا مؤلف من ثلاث قضايا يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده ، والاول يسمى بسيطا أى والثاني مركبا وليس ذكر الماتن كيفية تركيب القياس المركب فيما سيأتي تكرارا لما هنا لان تعريف القياس الشامل للبسيط والمركب لا يقتضى معرفة كيفية تركيب القياس المركب بخصوصه متميزا عن البسيط والحق ان القياس المركب راجع الى أقيسة بسيطة في الحقيقة (مستلزما) حال من ضمير صورا اخرج الاستقراء والتثيل والضروب العقيمة التي لا يقطع بصدق لازمها لا مكان تخلف مدلولها عنها . وفي اخراج الاستقراء والتثيل بما ذكر بحث ذكرته في الشرح وفي حاشيتي على شرح ايساغوجي لشيخ الاسلام (بالذات) أى بذاته فالعوض من الضمير أخرج الضروب العقيمة التي يقطع بصدق لازمها لمخصوص المادة نحو لا شيء من الانسان بفرس وكل فرس صهال فانه يستلزم لا شيء من الانسان بصهال لكن لا بالذات بل لصحة ذلك في المادة اتفاقا ، واخرج نحو قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق بحمول أولاهما موضوع الأخرى نحو زيد مساو لعمر ووعمر و مساو لبكر فان هاتين القضيتين مستلزمان زيد مساو لبكر لا لذاتهما بل

بواسطة صدق مقدمة أجنبيه وهى أن مساوى المساوى لشيء مساو  
لذلك الشيء ولذلك صدق هذا اللازم فلم تصدق لم يستلزم القياس  
شيئا كما إذا قلنا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق لا يلزم  
منه أن الانسان مباين للناطق لان مباين المباين لشيء لا يلزم أن يكون مبايناً  
لذلك الشيء وكذا إذا قلنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف  
الأربعة لا يلزم منه أن يكون الواحد نصف الأربعة لأن نصف النصف  
لشيء لا يكون نصفاً له (قولا آخر) أى لا يكون عين إحدى المقدمتين  
فاذا قلت كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم أنتج كل إنسان جسم  
وهو ليس عين إحدى المقدمتين فأخرج بقوله قولاً آخر القضيتين  
المستلزمتين لاحداهما لأن اللازم ليس قولاً آخر \* فان قلت التعريف  
شامل للقضيتين المستلزمتين لعكسهما فلا يكون مانعاً \* قلت لانسلم ذلك  
إذ هذا خارج بقوله قولاً لأنه أفرد فدل على أن مراده به القول الواحد  
والقضيتان المذكورتان يستلزمان قولين لا قولاً واحداً والمراد باللزوم  
ما يعم البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الأول وغير  
الكامل وهو باقى الأشكال ، والمراد أنه يستلزم متى سلم ولا يشترط أن  
يكون مسلماً بالفعل ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة  
كما مر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل إنسان جماد وكل جماد حمار فهذا  
وان كان مؤلفاً من قضيتين كاذبتين إلا أنه بحيث لو سلم استلزم ان كل  
إنسان حمار لأن القياس يجب أن يعرف بتعريف شامل للخطابة والسفسطة  
والجدل والشعر والبرهان لأن هذه كلها أقيسة ولزوم الشيء للشيء كون  
الشيء بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد فى الواقع وإنما قال من

قضايا ولم يقل من مقدمات لثلا يلزم الدور لأنهم عرفوا المقدمة بأنها  
ما جعلت جزء قياس فأخذوا القياس في تعريفها فلو أخذت هي أيضا  
في تعريفه لزم الدور ( ثم القياس عندهم ) أى الناطقة ( قسما \* ثمة )  
أى القياس ( ما يدعى ) أى يسمى ( بالاقتراى وهو الذى دل على النتيجة \*  
بقوة ) أى بقوة أى معناه يعنى أن النتيجة تكون أجزاؤها متفرقة فيه  
ولا تكون مذكورة فيه بهيئتها الاجتماعية مثلا كل جسم مؤلف وكل  
مؤلف حادث ينتج كل جسم حادث فهذه النتيجة لم تذكر بهيئتها الاجتماعية  
في القياس بل ذكرت فيه متفرقة وان شئت قلت هو الذى لم تذكر فيه  
النتيجة ولا تقيضها بالفعل وهذا بخلاف الاستثنائى كاسمائى وسمى اقترائيا  
لاقتران الحدود فيه بلا استثناء ( واختص ) القياس الاقترائى  
( بالحلية ) هذا ما ذهب اليه المصنف كابن الحاجب ومع كون ابن سينا  
هو الذى استخرج الأقيسة المركبة من الشرطية أورد تشكيكات في  
إنتاج المتصلتين منه والتصلة والحلية وكذا قدح في المتصلتين أنير الدين  
وغيره بما هو مذكور في مختصر العلامة ابن عرفة وغيره. وقد أجيب عن  
ذلك بأجوبة مذكورة في المختصر المذكور وغيره ويحتمل أن المصنف  
والامام ابن الحاجب أرادا ما يتكلم فيه هنا لقلة جدوى غيره أو أنهما  
نزلاه منزلة العدم لذلك أشار للأول العضد وللثانى ابن هر ون ، ومثاله من  
الشرطيات كلما كان الانسان ناطقا كان حيوانا وكلما كان حيوانا كان  
جسما ينتج كلما كان الانسان ناطقا كان جسما ( فان ترد تركيبه )  
أى القياس ( فركبا ) أى اجمع ( مقدماته ) المراد بها هنا وفيما يأتي ما فوق  
الواحدة ( على ما وجبا ) من الاثنيان بوصف جامع بين طرفي المطلوب

وهو الحد المكرر وبه حصلت المقدمتان اللتان احدهما مشتملة على موضوع المطلوب أو مقدمه والأخرى على محموله أو تاليه ومن اندراج الاصغر تحت الاوسط في الاقتراي كما سيأتي ( ورتب المقدمات ) بأن تقدم الصغرى على الكبرى في الاقتراي على الوجه الخاص وهو كون الصغرى موجبة والكبرى كلية في الشكل الاول مثلاً حتى يستلزم النتيجة والا ما استلزم شيئاً مثلاً اذا قلت في بيان حدوث العالم وهو ماسوى الله جل وعلا العالم متغير وكل متغير حادث فان ترتيب هاتين القضيتين المعلومتين على الوجه الخاص من كون الاولى موجبة والثانية كلية يوصل من انضح له بالبرهان صدقهما الى العلم بان العالم إحادث لاندراج العالم في موضوع الكبرى ( وانظرا \* صحيحها ) أى المقدمات متميزا ( من فاسد ) من جهة للنظم بان كانتا سالبتين أو جزئيتين اذ لا انتاج من سالبتين ولا جزئيتين ومن جهة المادة بأن كانتا كاذبتين أو احدهما ( مختبرا ) لها بالاستدلال عليها ان كانت نظرية هل هى يقينية أم لا وهل هى على تأليف متبج أم لا ؟ وهذا بيان الوجه الخاص الذى يكون عليه الترتيب الذى ذكره سابقا فلا يقال هذا تكرار لما تقدم ( فان لازم المقدمات ) وهو النتيجة من حيث يتقن صدقه وعدم يقينه ( بحسب المقدمات آتى ) فان يتقن صدق المقدمات واستيفاء شروطها من حيث العبورة يتقن صدق لازمها وان لم يتيقن ذلك لم يتيقن صدق لازمها بل يحتمل حينئذ الصدق والكذب فاذا قلت كل انسان إجماد وكل جماد حمار فان كاذبان ونتيجتهما وهى كل انسان حمار كاذبة فاذا بدلت الكبرى بقولك كل جماد ناطق كانت النتيجة صادقة وهى كل

انسان ناطق مع كذب المقدمتين فليس معنى كلام المصنف أنه يلزم من كذب المقدمات أو بعضها كذب النتيجة ولذا قدرنا في كلامه ما يصبح به المعنى \* واعلم أن موضوع النتيجة يسمى أصغر لكونه في الغالب أقل افراداً من الاوسط والا كبر وعمولها يسمى أكبر لكونه في الغالب أكثر افراداً والمكرر في المقدمتين يسمى أوسط ووسطاً لتوسطه وجمعه بين الطرفين ومثل الموضوع والمحمول في الجملة المقدم والتالي في الشرطية والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتغالها على الاصغر والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى لاشتغالها على الاكبر وانما قدمنا ذلك وان كان سيأتي في كلام المصنف بعضه لتوقف فهم كلام المصنف هنا عليه (وما هي من المقدمات صغرى \* فيجب اندراج) أصغر (ها) أي كل فرد فرد من افراده (في) مفهوم أوسط (الكبرى) ولو كان مساوياً للاصغر لان ماهية كل شخص أو عارضه أعم من ذاته بل ولو كان الاوسط أخص نحو بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق هذا في الافتراضي وأما الاستثنائي فيرجع فيه الى الشكل الاول بأن يقال مضمون التالي أمر محقق ملزومه وكل ما تحقق ملزومه تحقق أو مضمون المقدم أمر اتفق لازمه وكل ما اتفق لازمه متصف هذا حاصل ما نقله شيخ شيخنا العلامة اليوسى في حاشية شرح الكبرى عن السعد ، وعلى هذا يحمل ما ذكره ابن سينا من أن حصول العلم بالمقدمتين في الذهن ليس كافياً في حصول النتيجة بل لا بد من علم ثالث وهو التفطن لاندراج الصغرى تحت الكبرى كما اذا ادعيت ان هذه بغلة وكل بغلة عاقر فلا ينتج أن هذه عاقر حتى تفطن الى أن هذه البغلة فرد من افراد السكية يلزم

الحكم على الفرد قال شرف الدين بن التلمساني : وماذ كره حق فانك اذا قلت النبيذ مسكر وكل مسكر حرام لم يندرج النبيذ في الحرمة الا من حيث كونه فردا من افراد المسكر فلا بد من التفطن له الا أنه معلوم في ضمن العلم بان هذا الترتيب منتج فلا يكاد يخلو الذهن عن ذلك عند ذكر المقدمتين على هذا الوجه قال الامام السنوسي وعبارته في الطوالع الاشبه أنه لا بد بعد استحضار المقدمتين من ملاحظة الترتيب والهيئة العارضين لهما وإلا لما تفاوتت الأشكال في جلاء الانتاج وخفائه اه عليه يحمل أيضا قول المصنف في الشرح : لا بد أن تكون الكبرى أعم من الصغرى فعلم مما قررناه في سبك المتن ان الصغرى ليست هي هيأتها وصورتها مندرجة في الكبرى بل معنى اندراجها هو ما ذكرناه أولا \* وحاصله أن المراد ان الاصغر يندرج في مفهوم الوسط لينسحب عليه حكم الكبرى لكن القوم تسامحوا في العبارة ( وذات حد أصغر ) بالتأويل للضرورة وهو موضوع المطلوب في الجملة ومقدمه في الشرطية كما مررت الإشارة اليه هي ( صغراها ) أي صغرى المقدمتين لاشتمالها على الاصغر ( وذات حد أكبر ) بالتأويل للضرورة وهو محمول المطلوب في الجملة وتاليه في الشرطية ( كبراهما ) أي كبرى المقدمتين لاشتمالها على الأكبر وسمى الاصغر والأكبر والوسط حدودا لانها أطراف للقضية وتقدم وجه التسمية بالاصغر والأكبر والوسط قال سيدي سعيد : صغراها مبتدأ خبره قوله قبله وذات حد أصغر وكذا قوله كبراهما . ويصح العكس اه ( وأصغر فذاك ذو اندراج ) في الأكبر بواسطة اندراجها في الاوسط . وبقولنا ذو اندراج في الأكبر الذي صرح به

المصنف في الشرح مع حمل الاندراج فيما سبق على الاندراج في الاوسط  
 يندفع الاعتراض بالتكرار ( ووسط ) وهو المكرر في القياس سواء  
 كان موضوعا أو محولا أو مقدما أو تاليا ( يلغى ) أى يترك ( لدى )  
 أى عند ( الانتاج ) فهو كآلة يؤتى به عند الاحتياج اليه في التوصل  
 الى المطلوب ويترك عند حصوله هذا

( فصل ) في ذكر الاشكال وشروطها وعدد ضروبها المنتجة  
 وما يتعلق بذلك ( الشكل عندهؤلاء الناس ) أى المنطقة ( يطلق عن )  
 أى على هيئة ( قضيتى قياس ) أى على الهيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى  
 والكبرى باعتبار طرفي المطلوب مع الحد الوسط ، واحتراز عن قضيتى غير  
 القياس كما لو قلت : كل انسان حيوان وكل فرس صاهل فلا يسميان  
 شكلا ولا ضربا ( من غير أن تعتبر الاسوار \* اذ ) أى وقت ( ذاك ) أى  
 اعتبار الاسوار ( بالضرب له ) أى لما ذكر من الهيئة المعبر فيها الاسوار  
 ( يشار ) فالضرب عبارة عن هيئة الحاصلة من اجتماع الصغرى والكبرى  
 باعتبار الاسوار فالضرب المخصوص كالمؤلف من كليتين موجبتين  
 أخص من الشكل أى هو نوع منه ( وللقدمات ) أى للمقدمتين  
 ( اشكال فقط \* أربعة ) أى أشكال أربعة فقط وذلك ( بحسب الحد  
 الوسط ) ( ف ( حمل ) للحد الوسط ( بصغرى ووضعه بكبرى ) نحو  
 كل انسان حيوان وكل حيوان جسم ( يدعى بشكل أول ويدرى )  
 والمراد تدعى الهيئة الحاصلة من ذلك الترتيب وهكذا في جميع ما يأتي .  
 ( وحله ) أى الحد الوسط ( في الكل ) من الصغرى والكبرى نحو كل  
 انسان حيوان ولا شيء من الحجر بحیوان ( ثانيا عرف ) أى عرف



حال كونه ثانيا ( ووضعه ) أى الحد الوسط ( فى الكل ) من الصغرى والكبرى نحو كل انسان حيوان وكل انسان جسم ( ثالثا ألف ) أى ألف حال كونه ثالثا ( وذاج الاشكال عكس الأول ) أى يكون الحد الوسط فيه موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان وهذا الشكل أسقطه بعضهم لبعده عن الطبع جدا وأول من استخرجه جالينوس والحق أنه معتبر فى الانتاج وكالمحمول والموضوع فيما تقدم من العمليات المتقدم والثالى فى الشرطيات ( وهى على ) هذا ( الترتيب ) المتقدم ( فى التكل ) فالشكل الأول أكملها ويسمى عندهم بالشكل الكامل لأنه المنسج للطالب الاربعة الموجبة السكية والجزئية والسالبة الكلية والجزئية، ولأنه على النظم الطبيعى وهو الانتقال من الموضوع إلى الحد الوسط ثم منه إلى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول لكونه فردا من أفراد الوسط ثم الثانى لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته إياه فى صغراه التى هى أشرف المقدمتين لاشتغالها على موضوع المطلوب الذى هو أشرف من المحمول لأن المحمول إنما يطلب لأجله أيجابا وسلبا ثم الثالث لأن له قرىبا ما اليه لمشاركته إياه فى أحس المقدمتين بخلاف الرابع فلا قرب له أصلا لخالفته إياه فيهما وبعده عن الطبع جدا ( فحيث عن هذا الناظم ) أى النظم بمعنى الترتيب على الوجه المتقدم ( يعدل ) بأن لم يتكرر الحد الوسط كما تقدم ( ف ) القياس ( فاسد النظام ) وقد أخذ فى ذكر شروط الاشكال مبتدئا بالاول منها فقال ( أما ) الشكل ( الاول فشرطه ) أى شرط انتاجه بحسب الكيف ( الايجاب فى صغراه و ) بحسب الكم ( ان

تري كلية كبراه ) اذ لو اتقى ايجاب الصغرى لم يندرج الاصغر في الوسط واضطربت النتيجة فقد تصدق نحو لاشيء من الانسان بحجر وكل حجر جماد وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى وكل حجر جسم ولو انتفت كلية الكبرى جاز كون الاصغر غير ما ثبت له الا كبر فتضطرب أيضا فقد تصدق نحو كل انسان حيوان وبعض الحيوان ناطق وقد تكذب كما لو قلت بدل الكبرى وبعض الحيوان فرس وضروبه كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اما موجبة او سالبة وكل من هاتين إما كلية أو جزئية واثنتان في اثنتين بأربعة وأما المهمة ففي قوة الجزئية وأما الشخصية ففي حكم الكلية في جميع الأشكال ، وقولهم لانها تنتج في كبرى الشكل الأول استدل على كونها في قوة الكلية لا أن ذلك يختص بالشكل الأول كما سبق إلى بعض الاوهام بل هي في حكم الكلية في غير الأشكال بدليل انها تنعكس بعكس النقيض إلى كلية اذا كانت موجبة نحو زيد حيوان كما أن الكلية تنعكس كذلك ووجه كونها في حكم الكلية انها اشتركا في أنهما لم يخرج عن موضوعهما فرد ما فتضرب الأربع الصغريات في الأربع الكبريات فالحاصل منهما ستة عشر يسقط منها بشرطى انتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالأول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين الصغريين في الأربع الكبريات وأربعة بالتاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة الكبريين في الكلية والجزئية الموجبتين الصغريين هذا طريق الإسقاط وأما طريق التحصيل فإن تقول الصغرى لا تكون الا موجبة فهي إما كلية أو جزئية والكبرى

لا تكون الكلية فهي إما موجبة أو سالبة فاثنتان في اثنتين بأربعة  
 فضرويه المنتجة أربعة: الضرب الأول موجبتان كليتان نحو كل انسان حيوان  
 وكل حيوان جسم والنتيجة كلية موجبة وهي كل انسان جسم ، الثاني  
 كليتان والكبرى سالبة والصغرى موجبة نحو كل وضوء عبادة ولا شيء  
 من العبادة يستغن عن النية والنتيجة سالبة كلية وهي لا شيء من الوضوء  
 يستغن عن النية ، الثالث موجبتان والصغرى جزئية والكبرى كلية نحو  
 بعض الوضوء عبادة وكل عبادة تفتقر إلى نية ينتج موجبة جزئية وهي  
 بعض الوضوء يفتقر الى نية ، الرابع صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة  
 كلية نحو بعض الوضوء عبادة ولا شيء من العبادة يستغن عن النية  
 ينتج سالبة جزئية وهي ليس بعض الوضوء يستغن عن النية وانما  
 كانت النتيجة سالبة في الثاني والرابع وجزئية في الثالث والرابع أيضا  
 لأن النتيجة تتبع المقدمتين في الحسنة وهي السلب والجزئية ووجه ترتيب  
 هذه الضروب المذكور في المطولات (و) الشكل ( الثاني ) مبتدأ بحذف  
 الياء منه وذلك جائز حتى في النثر قال تعالى الكبير المتعال (أن يختلفا)  
 أى المقدمتان ( بالكيف ) أى الايجاب والسلب ( مع كلية الكبرى )  
 أن وصلنها مبتدأ ثان خبره قوله ( له شرط وقع ) وجملة المبتدأ الثاني  
 وخبره خبر الأول أى اختلاف المقدمتين مع كلية الكبرى شرط واقع  
 لا تاج الثاني اذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لم يلزم توافق الأصغر  
 والأكبر ولا تباينهما فتضطرب النتيجة اما في الموجبتين فلانه يصدق  
 كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق الايجاب ولويد لنا الكبرى  
 بقولنا وكل فرس حيوان .

كان الحق السلب وأما في السالبتين فلانه يصدق لاشئ من الانسان  
 بحجر ولا شئ من القرس بحجر والحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا  
 ولا شئ من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ولو كانت الكبرى جزئية  
 لم يلزم نقي الاكبر عن شئ من أفراد الأصغر لان المفهوم من القياس  
 حينئذ منافاة الأصغر لبعض أفراد الاكبر وذلك لا يستلزم نقي مفهوم  
 الاكبر عن الأصغر فتضطرب النتيجة أيضا كقولنا كل انسان حيوان  
 وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر  
 ليس بحيوان كان الحق السلب وكقولنا لاشئ من الانسان بفرس  
 وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل فرس  
 كان الحق السلب فسقط بالشرط الاول ثمانية الموجبات مع الموجبتين  
 بأربعة والسالبتين مع السالبتين : بأربعة وبالثاني أربعة الجزئية الموجبة  
 كبرى مع السالبتين الكلية والجزئية صغيرين والجزئية السالبة كبرى  
 مع الموجبتين الكلية والجزئية صغيرين فبقى أربعة منتجة هذا طريق  
 الاسقاط . وطريق التحصيل أن تقول الكبرى لا تكون الا كلية فهي  
 اما سالبة فلا تدفع الامع للموجبتين صغيرين واما موجبة فلا تنتج الا  
 مع السالبتين صغيرين فتلك أربع : الاول من موجبة كلية صغيرة وسالبة  
 كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر بحيوان فلا شئ  
 من الانسان بحجر . الثاني عكسه نحو لاشئ من الحجر بحيوان وكل  
 انسان حيوان فلا شئ من الحجر بانسان . الثالث من موجبة جزئية  
 صغيرة وسالبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان ولا شئ من الحجر  
 بانسان فبعض الحيوان ليس بحجر . الرابع من سالبة جزئية صغيرة

وموجبة كلية كبرى نحو ليس بعض الحيوان بانسان وكل فاطق انسان  
 فبعض الحيوان ليس بناطق فلا ينتج هذا الشكل الاسالبة لان احدى  
 مقدمتيه لا تكون الاسالبة (و) الشكل (الثالث) شرطه بحسب الكيف  
 (الايجاب في صغراهما) أى المقدمتين (و) بحسب الكم (أن ترى  
 كلية احداهما) اذ لو كانت الصغرى سالبة لم يلزم التقاء الاصغر بالا كبر  
 اثباتا ولا نقيا فتضطرب النتيجة، فقد تكون صادقة كما اذا قلت: لاشيء  
 من الانسان بحجر وكل انسان فاطق فلا شيء من الحجر بناطق وقد  
 تكون كاذبة كما لو أبدلت الكبرى بقولك كل انسان جسم ولو لم تكن  
 احداهما كلية بان كانتا جزئيتين معا جازكون البعض من الوسط المحكوم  
 عليه بالا صغر غير البعض المحكوم عليه بالا كبر فلا يلزم لذلك التقاء  
 الاصغر بالا كبر اثباتا ولا نقيا فتضطرب أيضا نحو بعض الحيوان  
 انسان وبعض الحيوان فاطق فالنتيجة صادقة ولو قلت بدل الكبرى  
 وبعض الحيوان فرس لكنت كاذبة فسقط بإيجاب الصغرى ثمانية أضرب  
 حاصلة من ضرب السالبتين صغريين في الاربع كبريات، وباشتراط كون  
 احداهما كلية اثنان الموجبة الجزئية صغرى مع الجزئية الموجبة أو السالبة كبرى  
 فضر وبه المنتجة ستة : هذا طريق الاسقاط، وطريق التحصيل أن تقول  
 الصغرى لا تكون الاموجبة فاذا كانت كلية انتجت مع الاربع كبريات واذا  
 كانت جزئية أنتجت مع الكليتين الموجبة والسالبة كبريين فتلك ستة :  
 الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية نحو كل حيوان جسم وكل  
 حيوان نام فبعض الجسم نام . الثانى من كليتين والكبرى فقط سالبة نحو  
 كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس

بفرس وجعل هذا الضرب ثانيا هو طريق ابن سينا وعليه درج الكاتب  
ومن تبعه واختاره الامام السنوسى رحمه الله تعالى فى شرح مختصره  
وجعل ابن الحاجب وجماعة ثانى ضروب هذا الشكل ما هو مركب من  
موجبتين والكبرى فقط كلية وقال بعض الفضلاء: ما اعتبره ابن الحاجب ينتج  
الايجاب وما اعتبره غيره ينتج السلب والايجاب أفضل اه وكان من درج  
على الاول اعتبر كلية المقدمتين . الثالث من موجبتين والكبرى فقط كلية  
نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان جسم فبعض الانسان جسم .  
الرابع من موجبتين والكبرى فقط جزئية نحو كل انسان حيوان وبعض  
الانسان جسم فبعض الحيوان جسم . الخامس من موجبة جزئية صغرى  
وسالبة كلية كبرى نحو بعض مجهول الصفة غائب ولا شئ من مجهول  
الصفة يصبح يعنه فبعض الغائب ليس هو يصبح يعنه ، السادس من موجبة  
كلية وسالبة جزئية نحو كل حيوان جسم وبعض الحيوان ليس بفرس  
فبعض الجسم ليس بفرس ، وفى تقديم الرابع على الخامس خلاف فصاحب  
الشمسية جعل الموجبة الجزئية مع السالبة الكلية رابعا والموجبة الكلية مع  
الموجبة الجزئية خامسا نظرا الى تقديم ما اشتمل على كبرى الشكل .  
الاول ، والامام السنوسى كصاحب الكشف عكس نظرا الى تقديم  
الموجبتين (و) شكل (رابع) شرطه (عدم جمع الخستين) من جنس واحد  
كسالتين أو جزئيتين أو من جنسين أى جنس الكم وجنس الكيف  
ككون الجزئية سالبة ولو فى مقدمة واحدة كهذه وخسة الكيف السلب  
وخسة الكم الجزئية (لا بصورة) أى فيها وهى ما اذا كانت الصغرى  
موجبة جزئية فيشترط أن تكون الكبرى معها سالبة كلية (ففيها)

أى فى هذه الصورة ( يستبين ) أى يظهر جمع الخستين وتقرير ذلك أن الصغرى اما أن لاتكون موجبة جزئية أو تكون فان كان الاول فشرط انتاجه أن لاتجتمع فيه خستان وان كان الثانى فشرط انتاجه أن تكون الكبرى كلية سالبة وبراين ذلك على ما ذكره الامام السنوسى أن القسم الاول لو اجتمعت فيه خستان فلما فى مقدمتين أو فى مقدمة واحدة فان كان فى مقدمتين لم يكن ذلك الا اذا كانتا سالبتين أو كانت الصغرى سالبة والكبرى موجبة جزئية وأيا ما كان لا ينتج أما اذا كانتا سالبتين فلأن أخص القرائن منهما هو المركب من سالبتين كليتين والاختلاف الدال على العقم موجود فيه فانه يصدق قولنا لا شىء من الانسان بفرس ولا شىء من الصاهل بانسان والحق الايجاب وهو قولنا كل فرس صاهل ولو قلت بدل الكبرى ولا شىء من الحمار بانسان لكان الحق السلب وهو لا شىء من الفرس بحمار وأما اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزئية موجبة فلان أخص القريئتين منهما هو المركب من السالبة الكلية والموجبة الجزئية والاختلاف متحقق فيه فانه يصدق قولنا لا شىء من الحيوان بجماد وبعض الجسم حيوان والحق الايجاب وهو قولنا كل جماد جسم ولو قلت بدل الكبرى وبعض المتحرك بالارادة حيوان لكان الحق السلب وهو قولنا لا شىء من الجماد بمتحرك بالارادة وان كان اجتماع الخستين فى مقدمة واحدة كانت سالبة جزئية مع الموجبة الكلية والسالبة الجزئية اما صغرى أو كبرى وأيا ما كان يلزم الاختلاف أما اذا كانت الصغرى فقولنا ليس كل جسم حيوانا وكل متحرك بالارادة جسم والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلت

ليس كل حيوان انسانا وكل فرس حيوان لكان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس ، وأما اذا كانت كبرى فكقولنا كل انسان حيوان وليس كل متحرك بالارادة انسانا والحق الايجاب وهو كل حيوان متحرك بالارادة ولو قلنا كل ناطق انسان وليس كل فرس ناطقا لكان الحق السلب وهو بعض الانسان ليس بفرس فهذه القرائن الأربع أخص ما اجتمع فيه الحستان من القسم الاول واذا لم ينتج الاخص لم ينتج الاعم ، وأما القسم الثانى وهو ما اذا كانت الصغرى جزئية موجبة فلو لم تكن الكبرى معها كلية سالبة لكافت اما سالبة جزئية أو موجبة بقسميها وكلاهما لا ينتج أما السالبة الجزئية فلما علم فيما سبق عن عقمها مع الموجبة الكلية التى هى أخص من الموجبة الجزئية وأما الموجبة فلان أخص القرينتين منها ومن الموجبة الجزئية هو المركب من الموجبة الجزئية صغرى والموجبة الكلية كبرى والاختلاف الموجب للعقم حاصل فيه كقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان ، والحق الايجاب وهو بعض الانسان ناطق ولو قلت بدل الكبرى وكل صاهل حيوان لكان الحق السلب وهو لا شئ من الانسان بصاهل فهذه براهين عقم ما لم يوجد فيه شرط الانتاج فى هذا الشكل وبالله تعالى التوفيق اه فسقط باشتراط عدم اجتماع الحستين فى القسم الاول ثمانية أضراب : السالبة الجزئية صغرى مع الكبريات الاربع والسالبة الكلية صغرى مع غير الموجبة الكلية كبرى والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى فهذه ثمانية واشتراط كون الكبرى سالبة كلية مع الموجبة الجزئية الصغرى ثلاثة الموجبة الجزئية صغرى مع غير السالبة الكلية فهذه



ثلاثة أضرب الى الثمانية قبلها يجتمع أحد عشر كلها عقيمة ويبقى خمسة  
منتجة وأما طريق التحصيل فالصغرى اما موجبة كلية وهي لا تنتج  
الا مع الثلاث وهي ماعدا السالبة الجزئية واما سالبة كلية وهي لا تنتج  
الا مع الموجبة السالبة واما موجبة جزئية وهي لا تنتج الا مع السالبة  
الكلية ولا يصح أن تكون الصغرى سالبة جزئية لاجتماع الحسنتين فيها  
لمجموع المنتج اذن خمسة أضرب : الضرب الاول من كلتين موجبتين  
ينتج موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فبعض  
الحيوان ناطق . الثانى من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج  
موجبة جزئية نحو كل انسان حيوان و بعض الناطق انسان فبعض الحيوان  
ناطق . الثالث من كلتين والصغرى سالبة كلية نحو لا شئ من العباد  
يمستغن عن النية وكل وضوء عبادة فلا شئ من المستغنى عن النية بوضوء .  
الرابع من كلتين والكبرى سالبة عكس ما قبله نحو كل انسان حيوان  
ولا شئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس . الخامس هو  
الصورة التى تجتمع فيها الحستان وهوما ألف من مقدمتين ( صفراهما  
موجبة جزئية ) و ( كبراهما سالبة كلية ) نحو بعض الانسان حيوان  
ولا شئ من الفرس بانسان فبعض الحيوان ليس بفرس هذا مذهب  
المتقدمين ، وذهب بعض المتأخرين وتبعه كثيرون الى أن ضروب الرابع  
المنتجة ثمانية : وجعلوا الشرط فيه أحداً منين : ايجاب المقدمتين مع كلية  
الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احدهما فالامر الثانى يقتضى  
أن تنتج ثلاثة أضرب زائدة على الخمسة السابقة وان اجتمع فى كل من  
تلك الثلاثة خستان فزادوا ضرباً سادساً وهو جزئية سالبة صغرى

وموجبة كلية كبرى نحو بعض المستيقظ ليس بنائم وكل كاتب مستيقظ  
فبعض النائم ليس بكاتب وضربا سابعا وهو كلية موجبة صغرى وسالبة  
جزئية كبرى نحو كل كاتب متحرك الاصابع وبعض ساكن الاصابع  
ليس بكاتب فبعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع وضربا  
ثامنا وهو الصغرى سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية نحو لا شيء من المتحرك  
ساكن وبعض المتكفل متحرك فبعض الساكن ليس بمتكفل لكن  
يشترط لانتاج هذه الاضرب الثلاثة زيادة على ما مر شروط تطلب من  
المطلوبات ، وقد رمزت الى ضروب كل شكل تسهيلا لحفظها بقولى :

كم كل كهف له بر كساه . بى \* لذ كم له لاذ كم بل لف سما كمل  
كالشكل الاول كم بدر كوى سلما \* كم كان كل بدر للوداد كلا  
كم لاح بدر الليل سام كم كلما \* سرت له بضروب الشكل فاكتملا  
فالكاف للكلية الموجبة مقتطعة من كل واللام للسالبة الكلية  
مختزلة من لا شيء والباء للموجبة الجزئية مأخوذة من بعض والسين  
للسالبة الجزئية مأخوذة من ليس وبعض ويدل على أول ضروب  
الثانى فراغ عدة ضروب الاول وكذا الباقي ويدل على أول الرابع  
أيضا توالى الكافين اللذين فى أول الشطر الأخير من البيت الثانى لان  
المركب من كليتين موجبتين لا يكون الا أول ضروب شكل  
بالاستقراء وقولى كالشكل الاول أى ضروب الشكل الثالث كضروب  
الشكل الاول ويزيد الشكل الثالث بالضربين اللذين بعد وهذا طريق  
صاحب الشمسية ومن هذا حذوه ( فتسج ) شكل ( أول أربعة  
ك ) عدد ضروب ( الثانى م ) لترتيب الذكرى ( ثالث ف )

منتجة ( ستة ) والفاء زائدة ( و ) شكل ( رابع بخمسة ) عند المتقدمين  
وثمانية عند المتأخرين ( قد أنتجا ) والباء بمعنى في والخمسة ظرف للنتاج  
وظرف أيضا للشكل من ظرفية العام في الخاص لان الشكل أعم من تلك  
الخمسة الأضرب ( وغير ما ذكرته لن ينتجا ) فالضرب العقلية باعتبار  
جميع الأشكال أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة عدد الأشكال  
في ستة عشر عدد الضروب فإذا أسقطت المنتج منها وهو تسعة عشر على  
مذهب المتقدمين في الشكل الرابع واثنان وعشرون على مذهب المتأخرين  
فيه من أربعة وستين بقي خمسة وأربعون عقيمة على الأول واثنان  
وأربعون على الثاني ( وتنبع النتيجة ) في جميع الأشكال الافتراضية ( الأخس )  
أى الخميس ( من تلك المقدمات هكذا زكن ) أى علم فإن كان في كل  
منها خمسة تبعتهما وإذا كانت المقدمتان موجبتين كانت النتيجة موجبة  
والا فسالبة وإن كانت احدهما جزئية كانت النتيجة جزئية وإن كانتا  
كليتين لم تكن النتيجة كلية الا ان كان الأصغر مسورا بالسور الكلى في  
الصغرى أو في عكسها فمن ذلك يعلم أن الشكل الثالث لا ينتج كلية  
لان الأصغر فيه لا يدخل عليه السور لكونه محمولا في الصغرى ولو  
عكست قضيته انعكست جزئية لأنها لا تكون الاموجبة وكذا الشكل  
الرابع الا الضرب الثالث منه فانه ينتج كلية سالبة لان صغراه كلية  
سالبة تنعكس كنفسها وأما الشكل الاول والثاني فالأمر فيهما ظاهر  
( وهذه الأشكال ) الاربعة ( بالجملى ) من القضايا ( مختصة وليس )  
ما ذكر وهو الاشكال كائنا ( بالشرطى ) أى فيه وتقدم الكلام على  
ذلك في قوله واختص بالجملى ( والحذف في بعض المقدمات ) أى لبعضها

صغرى أو كبرى (أو النتيجة لعلم آت) خيرا لحذف ، فمثال حذف الصغرى هذا يحذف كل زان يحذف ، ومثال حذف الكبرى هذا يحذف لان زان ، ومثال حذف النتيجة هذا زان وكل زان يحذف هذان زان وكل زان يحذف التى ( وتنتهى ) المقدمات ان لم تكن ضرورية (الى) ذى ( ضرورة لما من دور ) وهو توقف الشيء على ما يتوقف هو عليه ( أو تسلسل ) وهو ترتب أمر على أمر الى ما لا نهاية له ( قد لزما ) أى لما لازم الذى هو دور أو تسلسل على تقدير عدم انتهائها الى الضرورة فلزوم الدور هو فيما إذا استدل على المتأخر بما يتوقف على ذلك المتأخر ولزوم التسلسل هو فيما إذا توقف الأول على أدلة مترتبة لا غاية لها فان انتهى الامر الى دليل غير ضرورى مقدماته ولا مسألة لم يكف . مثال ما مقدماته ضرورية هذا العدد منقسم الى متساويين وكل منقسم كذلك زوج ومثال الانتهاء أن نقول لو لم يكن الله تعالى واجب الوجود لكان جائز الوجود لكنه ليس بجائز الوجود فهو واجب الوجود اذ لو كان جائزا لوجود لكان حادثا لكنه ليس بحادث فليس بجائز الوجود اذ لو كان حادثا لافتقر الى محدث لكنه ليس بمقتدر الى محدث فليس بحادث اذ لو افتقر الى محدث لتعدد الاله لكن الاله لا يتعدد فلا يقتصر الى محدث اذ لو تعدد الاله لتعدد السموات والارض لكنهما لم تفسدا فلا يتعدد الاله وكونهما لم تفسدا ضرورى بالمشاهدة وكذا اذا قلت العالم بصفاته حادثه وكل من صفاته حادثه فهو حادث فتستدل على الصغرى بقولنا العالم بصفاته متغيرة وكل متغير حادث والاولى من هاتين المقدمتين ضرورية للمشاهدة ونستدل على الثانية منهما بأن التغير ان كان

من عدم الى وجود كان الوجود طارئاً أو من وجود الى عدم كان الوجود جائزاً والجائز لا يقع إلا حادثاً ونستدل على الكبرى من القياس الأول بقولنا : كل من صفاته حادثة لا يعرى عن الحوادث وكل من لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وكل من لا يسبق الحوادث فهو حادث فقد انتهينا الى الضرورة ولا عبرة باعتراضات الفلاسفة على بعض تلك المقدمات فإن ذلك مكابرة

### ( فصل في القياس الاستثنائي )

وهو المؤلف من مقدمتين احدهما شرطية وتسمى الكبرى والآخرى تدل على وضع أحد طرفيها أو رفعه لينتج وضع الآخر أو رفعه وتسمى صغرى (ومنه) أى القياس (ما) أى قياس أو القياس الذى (يدعى) أى يسمى (بالاستثنائي) لاشتماله على القضية الاستثنائية وهى التى فيها حرف الاستثناء وهو لكن وقال السيد سمى استثنائياً لان المستدل ينعطف بالمقدمة الاستثنائية على ما ذكر فى الشرطية فيضعه أو يرفعه والتعليل الأول يرجع الى هذا ( يعرف بالشرطية ) باسكان الياء مخففة للوزن لان احدى مقدمتيه شرطية ( بلا امتراء ) أى شك ( وهو ) أى الاستثنائي القياس ( الذى دل على النتيجة أو ) على ( ضدها ) أى نقيضها ( بالفعل ) بأن تكون النتيجة بصورتها مذكورة فيه أو نقيضها كذلك ( لا بالقوة ) أى بأن تكون النتيجة متفرقة الاجزاء فى القياس كما سبق فى الاقران . مثال الاول أى كون النتيجة مذكورة بالفعل كلها كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا لكن الشمس طالعة ينتج

النهار موجود وهو مذكور بصورته في القياس واعتراض بأن النتيجة لا بد أن تكون خبراً أو قضية تحتل الصدق والكذب والتالي ليس كذلك لانه جزء قضية والجواب أن المعنى أن صورتها مذكورة في القياس أى مثل صورتها موجود فيه وان كانت المغايرة حاصلة لان النهار موجود عند كونه نتيجة قضية تحتل الصدق والكذب وعند كونه تاليا للشرطية جزء قضية لا يحتمل صدقا ولا كذبا ثم الشرطية الموضوعة في القياس الاستثنائي اما متصلة أو منفصلة فأشار الى الاول بقوله ( فان يك الشرطى ) أى القضية الشرطية ( ذا اتصال ) أى متصلة وذكر باعتبار تأويل الشرطية باللفظ ( أنتج وضع ) أى اثبات ( ذاك ) أى المقدم ( وضع التالى ) نحو كلما كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج انه حيوان ( و ) أنتج ( رفع تال ) أى فيه ( رفع أول ) أى المقدم بأن تقول فى هذا المثال لكنه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بانسان ( ولا يلزم ) انتاج ( فى ) أى من ( عكسهما ) أى من رفع المقدم أو وضع التالى ( لا انجلا ) أى اتضح من أنه قد يكون التالى أعم من المقدم ولا يلزم من رفع الاخص رفع الاعم ولا اثباته ولا من وضع الاعم وضع الاخص ولا رفعه فلو قلت لكنه ليس بانسان لم ينتج انه غير حيوان ولا انه حيوان أو قلت لكنه حيوان لم ينتج انه انسان ولا انه غير انسان وشرط انتاج الشرطية أن تكون موجبة لزومية وأن تكون كلية أوفى مادتها أو كون وضع اللزوم أو العناد بعينه وضع الاستثناء نحو ان قدم زيد الآن فهو مكرم لكنه قدم الآن ( وان يكن الشرطى ( منفصلا ) أى قضية منفصلة فهى اما حقيقية أو ممانعة جمع

أو مانعة خلو فإن كانت حقيقية ( فوضع ذا ) أى أحد طرفيها ) ينتج رفع ذاك ( أى الطرف الآخر نحو اما أن يكون الموجود قديما وإما أن يكون حادنا لكنه قديم ينتج أنه ليس بحادث أو لكنه حادث ينتج أنه غير قديم ( والعكس كذا ) أى رفع أحد الطرفين ينتج وضع الآخر كما اذا قلت لكنه ليس بقديم ينتج أنه حادث أو لكنه ليس بحادث ينتج انه قديم ( وذاك ) أى كون وضع أحد الطرفين ينتج رفع الآخر . والعكس ( فى ) المنفصل ( الاخص ) وهو الحقيقية لأنها أخص من مانعة الخلو ومانعة الجمع لان فيها منع الجمع ومنع الخلو ويشترط فى الحقيقة هنا أن تكون مركبة من الشيء والمساوى لتقيضه اذ لو تركبت من الشيء ونقيضه كانت الاستثنائية عين النتيجة فلا قائمة فى الوضع ولا الرفع ( ثم ان يكن ) المنفصل ( مانع جمع ) فقط ( فوضع ذا ) أى أحد الطرفين ( زكن ) أى علم ( رفع لذاك ) أى الطرف الآخر لا امتناع اجتماعهما على الصدق نحو اما أن يكون الجسم أبيض أو أسود لكنه أبيض ينتج انه ليس بأسود أو لكنه أسود ينتج أنه ليس بأبيض ( دون عكس ) أى لا ينتج رفع أحد الطرفين وضع الآخر لاحتمال اجتماعهما على الكذب فلو قلت لكنه ليس بأبيض لم ينتج انه أسود ولا أنه غير أسود لانه لا يلزم من رفع أحد الضدين اثبات الآخر ولا نفيه لجواز وجود ضد آخر ككونه احمر ( واذا مانع رفع ) أى خلو ( كان ) فانه خبر كان تقدم عليها واسمها ضمير يعود على المنفصل ( فهو ) أى مانع الرفع ( عكس ذا ) أى رفع أحد طرفيه ينتج وضع الآخر دون العكس لا امتناع الخلو عنها واحتمال اجتماعهما على الصدق نحو اما ان يكون

الشيء غير أبيض أو غير أسود لكنه أبيض ينتج أنه غير أسود أولئك  
 أسود ينتج انه غير أبيض ولو قلت لكنه غير أبيض لم ينتج أنه أسود  
 ولا انه غير أسود أولئك غير أسود لم ينتج انه أبيض ولا أنه غير أبيض  
 وذلك ظاهر وبالله التوفيق

### (فصل في لواحق القياس)

أى ما يلحق بالقياس فى الاستدلال وقد عرفت انه لا يتم قياس  
 الا من مقدمتين (ومنه) أى من القياس (ما يدعونه) أى يسمونه  
 (مركبا لكونه من حجج) أى اقيسة اثنتين فأكثر (قدر كبا) فى الحقيقة  
 (فركنه ان ترد أن تعلمه) نحو كل انسان حيوان وكل حيوان حساس  
 وكل حساس نام وكل نام جسم وكل جسم مركب (واقرب نتيجة به).  
 أى فيه وهى نتيجة للمقدمتين الاولتين وهى فى المثال المذكور كل انسان  
 حساس أى اجعلها (مقدمة) صغرى يلزم من تركيبها (؛) مقدمة  
 (أخرى) أى معها (نتيجة) فكل انسان حساس وكل حساس  
 نام ينتج كل انسان نام (الى هلم جرا) منونا يوقف عليه بالألف ومعناه  
 فى الاصل سيروا وتمهلوا فى سيركم وتثبتوا ثم استعمل فيما دووم عليه قال  
 ابن الانبارى انتصب جرا على المصدر أى جروا جرا أو على الحال أو  
 على التمييز ذكره الشيخ السنوسى فى شرح مسلم وبعضه بالمعنى وقال  
 القاضى زكريا نقلا عن العلامة الجلال ابن هشام أنه بعد اطلاعه على  
 كلام غيره وتوقفه فى أنه عربى قال ان هلم يقال لا بمعنى المجيء الحمى  
 ولا بمعنى الطلب حقيقة بل بمعنى الاستمرار على الشيء وبمعنى الخبر



وعبر عنه بالطلب كإقوله تعالى «ولنحمل خطاياكم فليمدد له الرحمن مدا» وجرأ مصدر جره إذا سحبه يقي مصدرا أو يجعل حالا مؤكدة وليس المراد الجر الحسى بل التعميم كإقائه السحب في قولهم هذا الحكم منسحب على كذا أى شامل فكأنه قيل هنا أنه إلى استمرار قلب النتيجة مقدمة استمرارا أو مستمرا كما يقال كان ذلك عام كذا وهم جرا أى واستمر ذلك في بقية الأعوام فقل كل إنسان نام وكل نام جسم ينتج كل إنسان جسم ثم قل كل إنسان جسم وكل جسم مركب ينتج كل إنسان مركب وقس عليه النباض آخذ لال خفية وكل آخذ لال خفية سارق وكل سارق تقطع يده (متصل النتائج) القياس المركب (الذى حوى) النتائج (يكون) أى الذى لا يطوى فيه النتائج بل تذكر بالفعل فيه مرتين أولا نتيجة وثانيا مقدمة لقياس آخر كقولك كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس فكل إنسان حساس ثم تقول كل إنسان حساس وكل حساس نام فكل إنسان نام وهكذاسمى بذلك لوصل النتائج بالمقدمات والذى حوى مبتدأ أو خبر مبتدأ محذوف أى هو الذى حوى ومتصل بالنصب خبر يكون مقدم واسمها ضمير يعود على الذى أو على القياس ومفعول حوى محذوف أى النتائج وقوله (أو مفصولها) معطوف على متصل النتائج وهو عكس الموصول فالمفصول هو الذى فصلت عنه النتائج فلم تذكر نحو كل إنسان حيوان وكل حيوان حساس وكل حساس نام سمى بذلك لفصل النتائج عن القياس فى الذكر وإن كانت مرادة من حيث المعنى (كل) منهما (سوا) فى إقادة المطلوب (وإن يجزئ على كل استدلال) بحذف ياء كلى بعد تخفيفها (فذا بالاستقراء عندهم عقل

أى عقل مسمى بالاستقراء قال السعد والصحيح في تفسيره ما ذكره الامام حجة الاسلام وهو أنه عبارة عن تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشمل تلك الجزئيات اهـ ثم التصفح اما كلها وهو الاستقراء التام . وإما أكثرها وهو الاستقراء غير التام وهو أيضا الاستقراء المشهور كما اذا استقرأت الحيوانات فوجدت أكثرها يحرك فكه الاسفل عند المضغ فحكمت على كل حيوان بأنه يحرك فكه الاسفل عند المضغ وربما يكون فرد من أفراد الحيوان لم تستقره على خلافه وذلك كالتساح فانه يحرك عند المضغ فكه الاعلى وكذلك اذا استقرينا جزئيات الحيوان الطويل العمر فوجدناه قليل المرارة مثل الانسان والفرس والجمال فحكمتنا على كل حيوان طويل العمر بأنه قليل المرارة والاستقراء التام نافع يفيد اليقين كما اذا استقرينا جزئيات الحيوان فوجدنا الموت لازما لجميعها فحكمتنا بسببه على الحيوان فقلنا كل حيوان اما ماش أو غير ماش وكل ماش ميت وكل ما هو غير ماش كذلك فكل حيوان كذلك (وعكسه ) أى الاستقراء ( يدعى القياس المنطقي وهو الذى قدمته ) أى المعرف بأنه قول مؤلف من أقوال متى سامت لزم عنها لذاتها قول آخر (محقق) العلوم والمخالفة بينها ظاهرة لان فى القياس يحكم على جزئيات كل وجود ذلك الحكم فى الكل فالكلى يكون وسطا بين جزئيه وبين المحكوم به الذى هو الاكبر وفى الاستقراء يقلب هذا فيحكم على الكلى بواسطة وجود ذلك الحكم فى جزئياته ( وحيث جزئى على جزئى ) باسكان الياء مخففة للوزن ( حمل ) فى حكم ( لجامع ) كحمل النبيذ على الخمر فى الحرمة لجامع الاسكار ( فذلك تمثيل جعل ) قال السعد والاصوب أنه

تشبيه جزئى بجزئى فى معنى مشترك بينهما ليثبت فى المشبه الحكم الثابت فى المشبه به المعلن بذلك المعنى انتهى فيتركب من أربعة حدود أكبر كلى وهو حرام وأوسط كلى وهو مسكر وأصغر وهو النبيذ وأصل مشبه به وهو الخمر ( ولا يفيد القطع بالدليل ) أى نتيجة الدليل وأظهر فى محل الإضمار لأن الدليل هنا هو الاستقراء والتمثيل ( قياس الاستقراء ) لما تقدم ( و ) قياس ( التمثيل ) اذ ليس يلزم من تشابه أمرين فى شيء تشابههما فى جميع الأشياء

### ( أقسام الحججة )

( وحجة ) اما ( عقلية ) وهى ما كان من الكتاب والسنة والاجماع واما ( عقلية ) و ( أقسام هذى ) أى العقلية ( خمسة جليلة ) أى ظاهرة عند أهل المنطق وجه الحصر انها تفيد اما تصديقا أو تأثيرا فى غيره كالتخييل، والتصديق اما جازم أو غير جازم والجازم اما أن يعتبر حقيقته أولا والمعتبر اما حق فى الواقع أولا فالتفيد للتصديق الجازم الحق البرهان وللتصديق الجازم غير الحق السفسطة والذي لا يعتبر فيه كونه حقا أو غير حق بل عموم الاعتراف الجدل وهو والسفسطة داخلان فى المغالطة ومفيد التصديق غير الجازم خطابة ومفيد التخييل شعر أولها ( خطابة ) وهى قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه كولى أو من مقدمات مظنونة معتقد فيها اعتقادا راجحا نحو كل حائط ينتثر منه التراب ينهدم ونحو فلان يسار العدو فهو مسلم للثغرو نحو فلان بطوف بالليل فهو متلصص والغرض منها ترغيب الناس فىم يتفهم كما يفعله

الخطباء والوعاظ وثانيها (شعر) وهو قياس مؤلف من مقدمات تنبسط  
 منها النفس نحو الخمر يا قوته سيالة أو تنقبض نحو العسل مرة مبهوعة ونحو  
 الورد صرم بغل قائم في وسطه روث والغرض منه افعال النفس بالترغيب  
 والترهيب ويزيد بأن يكون على وزن أو صوت طيب (و) ثالثها  
 (برهان) وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لا نتاج اليقين وسيأتي  
 ورابعها (جدل) وهو مؤلف من مقدمات مشهورة وتختلف باختلاف  
 الأزمنة والأمكنة وغيرها أو مسلمة عند الناس أو عند الخصمين نحو  
 هذا ظلم وكل ظلم قبيح فهذا قبيح ونحو هذه مراعاة للضعفاء وكل مراعاة  
 للضعفاء مجودة ونحو هذا خبر واحد عدل وكل خبر واحد عدل بعمل  
 به والغرض منه الزام الخصم واقتناع القاصر عن ادراك البرهان (وخامسها)  
 (سفسطة نلت الامل) وهو قياس مؤلف من مقدمات وهمية كاذبة نحو  
 هذا ميت وكل ميت حماد فهذا حماد أو شبيهة بالحق وليست به كقولنا  
 في صورة فرس على حائط هذا فرس وكل فرس صهال فهذا صهال  
 وتسمى مغالطة أو شبيهة بالمشهورة كقولنا في شخص يخطب في البحث  
 هذا يكلم العلماء بألفاظ العلم وكل من كان كذلك فهو عالم فهذا عالم وتسمى  
 مشاغبة ومن قبيل المشاغبة ما يسمى المغالطة الخارجية وهو أن يغيط  
 أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره وهو حرام وقد تدعو الضرورة  
 الى استعماله في دفع كافر لم يقدر عليه ونحوه وقد نظمت ما يتألف منه  
 غير البرهان بقولي

من المسلم ومشهور جدل \* خطابة من ظن أو ما يقبل  
 شعر من الخيالات سفسطة \* من وهم أو شبه علم ضابطه

(أجلها) أي المذكورات (البرهان) فالجدل والمخطابة فالشعر والسفسطة وهو  
 أي البرهان (ما) أي القياس الذي (ألف من) مقدمات باليقين تقتزن (أي من  
 مقدمات بقبولية لا نتاج اليقين أعم من أن تكون ضرورية أو ممكنة نسبة فالقياس  
 جنس يتناول الاقيسة الخمسة وألف ذكر ليعتلق به قوله من مقدمات واليقين  
 تقتزن يخرج المخطابة والجدل وغيرها وقولي لا نتاج اليقين غاية واليقين  
 اعتقاد جازم مطابق للواقع ممتنع التغير والبرهان قسمان لمى وهو الوسط  
 فيه علة لثبوت الاكبر للاصغر في الذهن والمخارج نحو زيد متعفن  
 الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محمول فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى  
 لزيد فهما وسمى لما لا قادته اللمية أي العلة اذ يجاب به السؤال بلم وإنى  
 وهو الوسط فيه علة لذلك في الذهن فقط نحو زيد محمول وكل محمول  
 متعفن الاخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن لا المخارج  
 وسمى انيا لاقتصاره على انية الحكم أي ثبوته دون لميته من قولهم ان  
 الامر كذا فهو منسوب لان والاول للتم ثم أبطل من قوله من مقدمات  
 الخ قوله (من اوليات) الخ والمراد ان المقدمات اليقينية اما من الستة  
 أو منتهية اليها ووجه الضبط ان حكم العقل اما بلا استعانة من الحس  
 أو معها والاول ان لم يتوقف على وسط حاضر في الذهن فهي الاوليات  
 وان توقف فهي قضايا قياساتها معها والثاني اما أن لا يتوقف اليقين به  
 بعد الاحساس على شيء أو يتوقف اما الاول فالاحساس ان كان للحس  
 الظاهر فالمحسوسات أو للباطن فالوجدانيات وتسمى مشاهدات أيضا  
 كما أن المحسوسات تسمى بذلك وان توقف فالحس اما حس السمع وهو  
 المتواترات فانها تتوقف على حكم العقل بامتناع تواطىء المخبرين على

الكذب أو غيره فان توقف على تكرار المجربات وان توقف على الحدس فالحدسيات وليس هذا حصرا عقليا بل للضبط قالاوليات ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه نحو الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء فان هذين الحكمين لا يتوقفان الا على تصور الطرفين و (مشاهدات) يعنى باطنية وهى ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدات بالحس الباطن وتسمى وجدانيات كان لنا جوعا وعطشا وغضبا و (مجربات) وهى ما يحتاج العقل فى الجزم بحكمه الى تكرار المشاهدة مرة بعد أخرى كقولنا السقمونيا مسهلة للصغراء و (متواترات) وهى ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب كقولنا سيدنا محمد ﷺ ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يديه (وحدسيات) وهى ما يحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم والحدس سنوح المبادئ والمطالب فى الذهن دفعة وهو معنى قول المحققين الظفر عند الالتفات الى المطالب فى الذهن مع الحدود الوسطى كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكيلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها وفرق بينها وبين المجربات بانها واقعة بغیر اختيار بخلاف المجربات (ومحسوسات) وهى ما يحكم فيه العقل بواسطة الحس الظاهر من غير توقف على شىء آخر كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة (فتلك جملة اليقينيات) أى التى يتألف منها البرهان أو عما ينتهى اليها ولم يذكر المصنف القضايا التى قياساتها معها وهى ما يحكم به العقل بواسطة لا تقيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر فى الذهن وهو الانقسام بمساوئين والوسط ما يقترن بقولنا

لانه كقولنا بعد الأربعة زوج لانها منقسمة بتساويين وكل منقسم بتساويين  
زوج فهذا وسط متصور في الذهن عند تصور الاربعة وكأن المؤلف أدرجها  
في الأوليات وعليه تكون مالا يتوقف على استعانة من الحس وان توقف  
على وسط حاضر والاحسن أن يقال لم يذكرها هنا لانها في الأصل  
كسبية لكنها لما كان برهانها ضروريا لا يغيب عن الخيال عند الحكم  
صارت هي أيضا ضرورة فكانها لا تحتاج الى ذلك البرهان فعددها  
كثيرون في الضروريات وعدم عددها منها هو ما عليه المحققون وغيره  
ذكرها وعد المحسوسات بالحس الظاهر والمحسوسات بالحس الباطن  
قسما واحدا وسماه المشاهدات ثم ذكر الاختلاف في الربط بين الدليل  
والنتيجة بقوله (وفي دلالة) العلم أو الظن بـ (المقدمات على) العلم أو الظن  
بـ (النتيجة) يعني وفي الارتباط بين العلم أو الظن بالمقدمات والعلم أو  
الظن بالنتيجة (خلاف آت) فلما كان للدليل ارتباط بالمدلول أطلق  
الدلالة على الارتباط ولذا اعتبر ثانيا معنى الارتباط فقال (عقلي) أي  
هذا الارتباط عقلي بلا تعليل ولا تولد فلا يمكن تخلف العلم أو الظن  
بالنتيجة عن العلم أو الظن بالمقدمتين عند عدم اضداد النظر العامة وهي  
مالا يخطر معها المنظور فيه بالبال كالموت والنوم والنسيان وما في معناها  
ولا يبقا بلها من الاضداد الخاصة كالعلم به والجهل به أي المركب (أو عادي)  
بلا تولد فيمكن تخلفه بأن ينتهي شخص في البلادة الى أن يعلم أو يظن  
المقدمات ولا يفطن لاندراج الأصغر تحت الأوسط فلا يعلم أولا يظن  
النتيجة وفي هذا التصوير نظر لان من الشروط التفطن للاندراج (أو تولد)  
عقلي أي ذو تولد بمعنى أن القدرة الحادثة أثرت في العلم أو الظن بالنتيجة.

بواسطة تأثيرها في العلم أو الظن بالمقدمتين اذ التولد أن يوجد فعل لفاعل  
فعلا آخر (أو واجب) عقلي أى منسوب الى الوجوب بمعنى التعليل أى أو  
بطريق الوجوب أى التعليل بمعنى أن العلم أو الظن بالمقدمتين علة أثرت في  
وجود العلم أو الظن بالنتيجة (والاول) وهو أنه عقلي بلا تعليل ولا تولد  
(المؤيد) لامام الحرمين والثاني للشيخ الأشعري وللقاضى القولان والثالث  
للمعتزلة وهو فاسد بقواطع البراهين المقررة في محلها وقال الامام السنوسى في  
شرح الكبرى وهذا المذهب أى القول بالتولد مطلقا أخذه من مذهب  
الفلاسفة في الاسباب الطبيعية فهم زعموا أن الطبيعة تؤثر في مطبوعها ما لم  
يمنع مانع ولم يجعلوه من باب العال لان العلة لا تتوقف على مانع لها ويجوز  
أن يمنع من التولد مانع فأخذ المعتزلة ذلك ولقبوه تولدا لئلا يظهر ما خذم  
وقالوا هل فاعل السبب فغيروا العبارة اه باختصار وتقديم وتأخير  
واستثنوا القياس الذى تقدم العلم به ونسى ثم استرجع فقالوا فيه بقول الامام  
أى انه عقلي من غير تولد ولا تعليل وهذه هرقمة من غير فارق لانه لا بد  
فيما استثنوه من أعمال الفكر وترتيب المقدمات التى غفل عنها الذهن  
حتى يحصل الاسترجاع على أن المذهب فاسد من أصله والراجع مذهب  
الحكماء وهو فاسد أيضا بقواطع البراهين المقررة في محلها فلم يمانع كرهناه  
أن بين المقدمتين الظنيتين والظن بنتيجتهما ارتباطا اذا كانت الصورة  
صحيحة وان أمكن زواله بعد ذلك لان ذلك الزوال لا يمنع حصوله عنهما  
عقلا أو عادة فيجرى فيه الخلاف السابق وقال الجلال المحلى بخلاف  
ذلك وبحث معه العلامة ابن أبى شريف وشيخ الاسلام بما تقدم  
وحاصله أن تجوز الزوال انما هو دليل على عدم ثبات الظن بعد حصوله



لاعلى انتفاء حصوله عقب النظر الصحيح الصورة  
 ﴿خاتمة﴾ في بيان خطأ البرهان (وخطأ البرهان ) اقتصر عليه لان  
 ماسياتى لايشترط نقي:جميعه الا في البرهان بخلاف الخطابة والشعر  
 والجدل والسفسطة اذ لو اشترط فيها نقي جميع ماسياتى لكانت برهانا  
 ولما تأتت السفسطة ( حيث وجدا ) فهو اما ( في مادة ) وهى كل من  
 مقدمتيه ( أو صورة ) أى هيئة (قالببتدا) وهو خطأ المادة(ما(في اللفظ  
 كاشتراك ) نحو هذا قرء وتريد الحيز وكل قرء لا يحرم الوطاء فيه  
 ينتج هذا لا يحرم الوطاء فيه ( أو كجعل ذا ) بالالف قال المؤلف على  
 لغة القصر في الاسماء الستة أى صاحب (تباين ) مع شيء آخر في الحقيقة  
 ( مثل الرديف مأخذا ) تميز لمثل نحو هذا صارم مشيرا الى سيف غير  
 قاطع وكل صارم سيف فالصارم حقيقته تباين حقيقة السيف والسيف  
 ما كان على الهيئة المخصوصة قاطعا كان أولا والصارم اسم له بقيد القطع  
 (و) اما في المعاني لا لتباس القضية ( الكاذبة ؛ ) قضية ( ذات صدق )  
 تعليل لخطأ ( فافهم المخاطبة \* كمثل جعل العرضي كالذاتي ) نحو الجالس  
 في السفينة متحرك وكل متحرك لا يثبت في موضع واحد فاحداها كاذبة  
 ان أريد بالمتحرك فيها معنى واحد فان أريد بالمتحرك في الاولى المتحرك  
 بالعرض وفي الثانية المتحرك بالذات لم يوجد تكرر وهذا غير العرضي  
 والذاتي بالمعنى المتقدم (أو) جعل ( ناتج ) أى أو أن نجعل النتيجة  
 ( احدى المقدمات ) نحو هذه نقلة وكل نقلة حركة فهذه حركة فالنتيجة  
 عين الصغرى لأن الحركة مرادفة للنقطة وهذا وان كان للبحث فيه مجال  
 لكن البحث في المثل ليس من شأن الفحول وقد بحث سيدى سعيد  
 ﴿ ٦ - متن السلم ﴾

بأنه اذا كانت المقدمات صادقة فكيف تكون من أنواع التباس الصادقة  
 بالكاذبة (و) ك (الحكم للجنس) أي على كل فرد من أفراد  
 (بحكم النوع) الخاص به نحو الفرس حيوان وكل حيوان ناطق وهذا  
 سيال أصفر والسيال الأصفر مرة فهذا مرة يسمى مثله إيهام العكس  
 لأنه لما رأى أن كل مرة سيال أصفر ظن أن كل سيال أصفر مرة وحقيقة  
 إيهام العكس أن قلب الغالط أو المغالط إحدى جزأى القضية  
 مكان الآخر (و) ك (جعل كالقطعى غير القطعى) بجر غير بالإضافة  
 أى جعل غير القطعى كالقطعى ففصل بين المضاف والمضاف اليه بالمفعول  
 الثانى وهو جائز لأنه منصوب المضاف نحو هذا ميت وكل ميت جماد  
 (والثان) بحذف الياء تخفيفاً أو للوزن وهو خطأ الصورة) كالخروج  
 عن أشكاله (أى أشكال القياس نحو كل انسان حيوان وكل فرس  
 جسم اذ لم يوجد تكرر والقياس الاقترانى لا بد فيه من مكرر (وترك  
 شرط النتج) أى الاتاج (من اكاله) أى اكال خطأ الصورة كأن  
 يترك إيجاب الصغرى أو كلية الكبرى فى الشكل الاول نحو لا شىء  
 من الانسان بفرس وكل فرس جسم أو كل انسان حيوان وبعض الحيوان  
 صهال وفى هذا البيت حسن الاختتام وهو أن يذكر شيئاً يشعربالأكال  
 وانقضاء المقصود (هذا تمام الغرض المقصود) صفة كاشفة (من)  
 يانية أو تبعية (أمهات) أى أصول (المنطق المحمود) لأنه يصون  
 الفكر عن الخطأ وخرج غير المحمود وهو المشوب بضلالات الفلاسفة  
 على أنه أيضاً محمود وإنما منع من الاشتغال به لاختلاطه بذلك (قد انتهى)  
 مثلثا (بمحمد رب الفلق) أى الصبح (مارمته) أى قصده (من فن

علم المنطق ) إضافة العلم للمنطق من إضافة المسمى إلى الاسم وهذا البيت لوالد المؤلف أمره بادخله فأدخله رجاء بركته ( نظمه العبد الذليل المفتقر ) أبلغ من الفقير (رحمة المولى العظيم المقتدر\* الأخصرى) نعت للعبد . قال المؤلف وهو تعريف لنسبنا على ما اشتهر في ألسنة الناس وليس كذلك بل المتواتر من أعالى أسلافنا وأسلافهم أن نسبنا للعباس ابن مرداس ( طاب الرحمن ) إشارة إلى أن اسم المصنف عبد الرحمن ( المرتضى ) أى المؤلف مع الأخذ فى الأسباب ( من ربه اللتان ) أى المنعم أو المعدد النعم وأما النهى عن المنة فلمخلوق وأما الخالق فيفعل ما يشاء ( مغفرة ) من الغفر وهو الستر والمراد عدم المؤاخذه ( تحيط بالذنوب \* وتكشف الغطا عن القلوب ) أى تزيل حجب رين الذنوب المحدقة بانوار القلوب الحائلة بين القلب وبين علام الغيوب قال المؤلف فشبه القلوب بأشياء مغطاة استعارة بالكتابة والغطاء تخييل وتكشف ترشيح ( وان يشيئا ) أى يحازينا ( بحجة العلا ) جمع عليا بالضم ككبرى ( فانه تعالى أكرم من تفضلا ) بل التفضل فى الحقيقة ليس إلا منه ( وكن ) يا ( أخى للمبتدى ) وهو من أخذ فى مبادئ العلم والمنتهى من حصل العلم ما يهتدى به الى باقيه والمتوسط من حصل البادى ولم يبلغ درجة الثانى ( مسامحا وكن لاصلاح ) اللام بمعنى الباء أو فى ( الفساد ) الذى يظهر لك ( ناصحا ) بأن تكتب بعد اتمام النظر على الهامش لعله كذا اذ ربما يكون ما جعلته صوابا هو الخطأ فلا نهجم ببادئه الرأى على التخطئة ولانأت بعبارة فيها سوء أدب بل أنت بالتعظيم والتبجيل ثم هذا تواضع من المصنف حيث وصف نفسه بكونه مبتديا

ولم يامن وقوع الخطأ ( وأصلح الفساد بالتأمل ) هذا اذن من المؤلف  
 لمن يكون أهلا أن يصلح ان رأى خلا ( وان ) كان الاصلاح ( بديهية )  
 أى ذا بديهية بان كان يبايىء رأى ( فلا تبدل ) ولا تأت بما يدل على  
 أن الصواب خلاف ما ذكر ( اذ قيل كم مزيف ) قولاً ( صحيحاً ) أى  
 جاعل الصحيح رديئاً فاسداً وكم مبتدأ خبره محذوف أى موجود والأولى  
 تقديره بعد قوله ( لاجل كون فهمه قبيحاً ) الجار والمجرور متعلقان  
 بمزيف وهذا اشارة إلى قول الشاعر :

وكم من عائب قولاً صحيحاً \* وآفته من الفهم السقيم  
 ( وقل لمن لم ينتصف لمقصدي ) بل لآمتى ( العذر حق واجب  
 للمبتدى ولبنى احدى وعشرين سنة \* معذرة ) أى عذر ( مقبولة  
 مستحسنه ) لكون هذا السن يقل فيه من يحصل فيه العلم وهذا أيضاً  
 تواضع من المؤلف رحمه الله تعالى ( لاسياً ) أى لا مثل الشخص الذى  
 ( فى عاشر القرون ) من الهجرة قال المؤلف وفى القرن أحد  
 عشر قولاً قيل لكل عقد من العشرة إلى ثمانين قتلك ثمانية أقوال وقيل  
 مائة وإياه أعني ، وقيل مائة وعشرون وقيل من عشرة إلى مائة وعشرين  
 اه فهذا القرن ينبغى ان يعذر فيه الشخص أكثر ممن كان قبله ( أى  
 الجهل ) وهو انتفاء العلم بالمقصود ( والفساد والفتون ) جمع فتنة ( وكان  
 فى أوائل المحرم \* تأليف هذا الرجز ) الذى وزنه مستغعلن ست مرات  
 المنظم \* من ستة ) بالتثنية للوزن ( إحدى وأربعين ) حال من أوائل  
 أو من المحرم ( من بعد تسعة من المثني ) من الهجرة النبوية على صاحبها  
 أفضل الصلاة والسلام ( ثم الصلاة ) تقدم معناها ( والسلام ) أى

زيادة طيب النجاسة والاعظام سرمدًا \* على رسول الله خير من هدى  
 (و) على (آله وصحبه الثقات \* السالكين سبل) جمع سبيل وهو الطريق أى  
 طريق (النجاة) وسبيلها امتثال المأمورات واجتناب المنهيات (ما قطعت شمس  
 النهار) ما ظرفية مصدرية أى مدة قطع شمس النهار (أبرجا) جمع قلة  
 والمراد هنا الكثرة وهى اثنا عشر الحمل والثور والجوزاء والمرطان والاسد  
 والسدبلة والميزان والعقرب والقوس والجدى والدلو والحوت وتقطع  
 الشمس الفلك فى سنة ، وتقطع كل يوم درجة وتقيم فى كل برج  
 ثلاثين يوما (و) ما (طلع) أى مدة طلوع (البدر المنير  
 فى الدجى) ويقطع للفلك فى كل شهر ويقيم  
 فى كل برج ليلتين وثلاثا، فسبحان مكنون  
 الأكوان والحمد لله رب العالمين  
 وصلى الله على سيدنا  
 محمد سيد المرسلين  
 وعلى آله وصحبه  
 أجمعين

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خص نوع الانسان بالمنطق الفصيح ، وشرفه  
بالقدرة على إقامة الحجج الدامغة والبراهين القاطعة على اثبات الحق  
الصريح ، والصلاة والسلام على أشرف ناطق بالاضاد ، وعلى آله وصحبه  
الذين هم أشرف منطلقا الى يوم التناد

(وبعد) فقد تم بحمده تعالى وحسن عونه طبع شرح العلامة المملوي  
على متن السلم للإمام الأخضري ، وهذا الكتاب مستغن بشهرته  
عن الإشادة به . وذلك بمطبعة الأديب اللوذعي الهمام  
المحب لنشر العلوم النافعة ( محمد افندي علي صبيح )

الكائن مركزها بميدان الأزهر الشريف

والتي لها بين المطابع القدر المنيف . في

شهر محرم الحرام من شهر سنة

١٣٥٥ هجرية . على صاحبها

أفضل الصلاة

وأنتم التحية

أمين

## فهرست

( شرح العلامة الشيخ الملوى على مستن السلم  
للاخضرى فى علم المنطق )

صحيفة

خطبة الكتاب	٢
فصل فى جواز الاشتغال بعلم المنطق	١٠
أنواع الدلالة	١٤
فصل فى مباحث الألفاظ	١٧
فصل فى نسبة اللفظ إلى معناه ، ونسبة معنى لفظ إلى معنى لفظ آخر	٢٥
فصل فى بيان الكل والكلية ، والجزء والجزئية	٢٧
فصل فى المعارف	٢٨
باب فى القضايا وأحكامها	٣٢
فصل فى تعريف وأحكام التناقض	٤١
فصل فى تعريف وأحكام العكس	٤٥
باب فى القياس	٤٩
فصل فى ذكر الأشكال وشروطها ، وعدد وضربها المنتجة وما يتعلق بذلك	٥٦

---

٦٩ فصل في القياس الاستثنائي

٧٢ فصل في لواحق القياس

٧٦ أقسام الحجّة

٨١ خاتمة في بيان خطأ البرهان

---



